النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ ⵓⵎⵙⴰⵡⴰⵍ ⵓⵎⵙⵙⵓⵔⵉⴼⵓ

• العدد : 487

من 15 إلى 21 دجنبر 2022

• الثمن : 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : جمال براجع • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

النمو الاقتصادي بالمغرب : فرضيات مغلوطة لنتائج متواضعة تعمق التبعية

كلمة العدد

موقفنا من الجبهة الاجتماعية

كان النهج الديمقراطي من الأطراف التقدمية المنخرطة في الجبهة الاجتماعية، وعلى هذا الأساس، وكاستمرارية يعتبر النهج الديمقراطي العمالي نفسه ملزما بالانخراط القوي والفاعل في هذه الجبهة أخذا بعين الاعتبار خطه السياسي ومرجعيته النظرية التي قررها المؤتمر الوطني الخامس. هكذا نجدد الالتزام بالانخراط الواعي، ومن خلال قناعتنا الراسخة بأن الجبهة الاجتماعية هي أحد أدوات النضال الشعبي من أجل التغيير المنشود ببلادنا عبر بوابة أو مدخل القضايا الاجتماعية التي تلهب ظهر جماهير شعبنا بسوط الغلاء والتفقير والهشاشة والقضاء على المرفق العام في التعليم والصحة وباقي الخدمات الأساسية. هذا أولا، وثانيا، فإننا نعتبر التغيير المنشود ببلادنا هو من صنع الجماهير الشعبية وعلى رأسها الطبقة العمالة والفئات الكادحة في البوادي والمدن. انطلاقا من هذين الاعتبارين، فإننا نعتبر الجبهة الاجتماعية أحد التنظيمات الذاتية التي يجب على الجماهير أن تساهم في تأسيسها في مختلف مناطق البلاد ابتداء من تحديد موضوع نضالها، وتدقيق برنامج الأهداف والمطالب، ووضع خطة تحقيق ذلكم البرنامج. ما لم تتحقق كل هذه الخطوات، فإن أية محاولة لبناء الجبهة الاجتماعية ستعرف الانعزالية والفوقية، وبالتالي عدم انخراط تلك الجماهير التي تنتظر أن تكون الجبهة الاجتماعية إطارا للتعبير عن المطالب، وأداة تنظيم النضال للمتضررين أينما وجدوا.

إن انخراط الحزب المستقل للطبقة العاملة، النهج الديمقراطي العمالي هو انخراط نوعي، وله بعد طبقي جماهيري شعبي يبتعد عن العمل الفوقي والمناسباتي. إن انخراط النهج الديمقراطي العمالي يروم العمل مع جماهير الأحياء الشعبية وفي البوادي من أجل أن تلتحق بالنضال المنظم والواعي، لكن هي من تساهم في بناء أنويته. إننا منخرطون في الجبهة الاجتماعية بجانب الجماهير الشعبية عمالا وكادحين ولا ننوب عنهم في رفع مطالب هم غائبون عن النضال والمشاركة في انتزاعها. إننا منخرطون في الجبهة الاجتماعية، لخلق موازين القوى الحاشدة لبناء الكتلة الجماهيرية القادرة على التقدم في مسيرة التغيير المنشود والرقي بالوعي الجماعي بالأسباب الحقيقية التي تتولد عنها كل تلك الظواهر الاجتماعية، من غلاء وتفقير وإغراق البلاد في المديونية، والرضوخ لإملاءات الامبريالية بالانضباط لسياسات التقشف والنهب لثروات البلاد.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا ندعو مناضلاتنا ومناضلينا وباقي الهيئات المقتنعة بالنضال المشترك أن نطور أساليب العمل التي اتبعتها إلى حد الساعة الجبهة الاجتماعية وكانت نتيجتها عدم انخراط الجماهير المتضررة. العطب يكمن في طريقة العمل البعيدة عن خط الجماهير، وعلينا جميعا أن نبدع في طريقة التواصل مع العمال والكادحين وبقية الفئات المتضررة والمفقرة؛ علينا أن نتركها تشعر وتعي بأنها صاحبة القرار، وأن نضالها يخدم مصالحها، بعيدا عن عقلية التحكم والتسخير أو جعل النضال مناسباتي يخضع لحسابات بعيدة عن مصالح الشعب المقهور. علينا أيضا أن نحشد القوى، ونخلق موازين قوى جديدة تدفع الصراع الطبقي للتقدم من أجل انتزاع المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية، وتقريب ساعة الانطلاقة الحاسمة نحو التغيير المنشود والذي يسمح بانعتاق شعبنا من قبضة المافيا المخزنية، وإدراك أن طريق التحرر وبناء المجتمع الجديد، مجتمع الدولة الوطنية الديمقراطية والشعبية، طريق سالك وهو رهن قبضة شعب قرر أن يحدد مصيره بكل حرية وإقدام.

ضيف العدد : **عبد الرحمان عبيبي**

"ثمار هذا النمو، رغم انخفاضه وضعفه ،يذهب في اتجاه واحد ،لصالح فئة قليلة من المجتمع، وليس إلى الرفع من مستوى معيشة افراد الشعب ومتطلباتهم وحاجياتهم من سكن صحة تعليم وشغل "

من أجل نضال وحدوي قوي لصد الهجوم المخزني على حقوق ومكتسبات شعبنا 6

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي يحيي ذكرى الشهيدة سعيدة المنبهي بمدينة مكناس 12

الوضع الاقتصادي بالمغرب بين الازمة وتداعياتها على الشباب 13

التحول من "الراميد " إلى التأمين الإجباري عن المرض 16

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr السحب : ANTEPRIMA

عنوان الجريدة : زنقة الطيب لبصير - عمارة 12 - الشقة 3 - حي اكدال الرباط - فاكس : 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

في تصريح للمكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني

الاتفاق الاطاري يهدف في الأساس لتصفية ثورة دجنبر

الثورة السودانية لا تراوح مكانها إنها تواجه المطبات وكل المحاولات الالتفافية والتي تسعى إلى إجهاضها وفرض الهبوط الناعم كما يسميه الحزب الشيوعي السوداني.

تحرص القوى الثورية على أن تتواصل الثورة حتى تحقيق هدفها في إسقاط النظام وتفكيك النظام وتصفية النظام وهذه المراحل هي ما كان ينقص باقي السيرورات الثورية التي عرفتها شعوب منطقتنا وسقطت قوى الثورة في فخ الهبوط الناعم والذي سمح برجوع فلول الأنظمة التي سقطت رؤوسها ولم تسقط دولتها الاستبدادية.

في اطار تضامننا المبدئي والقوي مع القوى الثورية السودانية وفي طليعتها الحزب الشيوعي السوداني تنشر جريدتنا المركزية النهج الديمقراطي التصريح الصحفي الهام والقوي الذي اصدره المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني ونعتبرها وثيقة تاريخية تستحق الدراسة والتمعن.

هيئة التحرير

ناقش المكتب السياسي في اجتماعه بتاريخ 10 ديسمبر 2022، الاتفاق الإطاري الذي تم التوقيع عليه الإثنين الماضي 5 ديسمبر بين الطغمة الانقلابية وقوى الحرية والتغيير- المجلس المركزي وبعض فلول النظام البائد الذي يهدف في الأساس لتصفية ثورة ديسمبر واعادة الشراكة تحت هيمنة الطغمة الانقلابية، وإعادة إنتاج سياسات النظام البائد الاقتصادية والقمعية والتفريط في السيادة الوطنية.

التف الاتفاق على المطالب الأساسية لثورة ديسمبر المتمثلة في العدالة والإصلاح الأمني والعسكري وإلغاء اتفاق جوبا المعيب وتفكيك بنية نظام الـ30 من يونيو وإعادة الأموال المنهوبة وأزمة شرق السودان، أُجّلت هذه المطالب على أن لا يتم الرجوع إليها كما حدث في تجربة الوثيقة الدستورية بتأجيل المجلس التشريعي وكل لجان التحقيق في عنف السلطات وعلى رأسها مجزرة فض الاعتصام التي لم تصل لنتيجة حتى الآن.

الهدف من التسوية هو القفز مباشرة للانتخابات بدون إنجاز مهام الفترة الانتقالية وتفكيك التمكين بهدف الوصول للسلطة عبر تزوير الانتخابات.

من أهداف هذه التسوية تكوين حكومة تواصل سياسة القمع ونهب ثروات البلاد وتهريبها للخارج والخضوع للمحاور الإقليمية والدولية التي ضغطت للتوقيع على الاتفاق كما حدث للوثيقة الدستورية 2019 التي انتهت بانقلاب 25 أكتوبر 2021م.

الاتفاق الإطاري أبقى على الانقلاب العسكري وقراراته التي وافقت عليها قوى الحرية والتغيير- المجلس المركزي دون توفير تهيئة المناخ مثل: إلغاء كل قرارات الانقلاب بعد 25 أكتوبر وعودة العسكر للثكنات وحل الدعم السريع، وبالتالي يصبح اتفاق إذعان.

أما ما جاء في الاتفاق حول المبادئ العامة ما هو إلا ذر للرماد في العيون وهي تصلح لكل الدساتير وكذبها الواقع مثل ما حدث من قمع وحشي من قبل القوات الانقلابية للمواكب السلمية في لحظة توقيع الاتفاق وموكب 8 ديسمبر ناسفاً كل ما ذكر عن حق التجمع السلمي وحق التظاهر وحقوق الإنسان واحترام المواثيق الدولية وحكم القانون الخ... إضافة لاستمرار سياسة تعذيب المعتقلين والمنتظرين كما حدث لتوباك ورفاقه مؤخراً.

> **إننا ندعو لأوسع تحالف من قوى التغيير الجذري والرافضة للتسوية لمواصلة المقاومة بمختلف الأشكال حتى الإضراب السياسي العام والعصيان المدني لإسقاط الانقلاب وقيام الحكم المدني الديمقراطي**

ما جاء في المبادئ العامة حول إتباع سياسة خارجية متوازية كذبها الواقع بالتدخل الدولي الكثيف في فرض هذه التسوية وذلك خدمة لمصالح هذه القوى في نهب ثروات البلاد.

مجلس الأمن والدفاع المشار إليه بالاتفاق الإطاري هو مركز السلطة الفعلية وبطبيعة تكوينه يكرس السلطة في أيدي القوى الانقلابية والدعم السريع والحركات المسلحة علاوة على سيطرتهم على المال والإعلام بالإضافة للصلاحيات المفتوحة خاصة في ظل عدم تحديد صلاحيات ومهام هذا المجلس في الاتفاق، كما أبقى الاتفاق على الدعم السريع ضمن الأجهزة النظامية علماً بأنه مليشيا قبلية وأسرية ارتكبت جرائم ضد الإنسانية. إضافةً إلى أن هيكل السلطة المطروح في الاتفاق الإطاري هو نظام الحكم الرئاسي بدلاً عن النظام البرلماني.

الاتفاق واصل في سياسة السوق الحر والتحرير الاقتصادي وخروج الدولة من الإنتاج وتسليم مفاتيح الاقتصاد للرأسمالية الطفيلية وفتح البلاد على مصراعيها للقوى الدولية والإقليمية لنهب موارد البلاد، وتحرير اسعار الضروريات وإلقاء المزيد من الأعباء على الكادحين.

إننا ندعو لأوسع تحالف من قوى التغيير الجذري والرافضة للتسوية لمواصلة المقاومة بمختلف الأشكال حتى الإضراب السياسي العام والعصيان المدني لإسقاط الانقلاب وقيام الحكم المدني الديمقراطي.

وأخيراً قرر المكتب السياسي إصدار بيان تفصيلي حول الاتفاق الإطاري وعقد مؤتمر صحفي الأربعاء القادم 14 ديسمبر 2022م الساعة الواحدة ظهراً بالمركز العام الخرطوم 2.

الحزب الشيوعي السوداني

المكتب السياسي

10 ديسمبر 2022م.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

زلو /بوعنان

عمال المنجم يضربون عن العمل

أصدرت النقابة الوطنية للطاقة والمعادن - فرع زلو بوعنان- المنضوية تحت لواء الكدش، بلاغا صحافيا تخبر فيه بخوضها لإضراب عن العمل أيام -13 -14 -15 دجنبر 2022 ،تزامنا مع زيارة مجموعة من المساهمين في رأسمال شركة كومابار التي تستغل المنجم. كما تعلن انخراطها في الوقفة الاحتجاجية المنظمة يوم الخميس 15 دجنبر أمام عمالة إقليم بوعرفة تضامنا مع عامل الحراسة المطرود من العمل.

و مما جاء في نص البلاغ : " في سياق العولمة المتوحشة، و في سياق وطني متسم بضرب القدرة الشرائية للمواطنين التي تترجم بارتفاع صاروخي و مستدام للأسعار مع تجميد أجور العمال وضرب الحريات النقابية... فإن إدارة الشركة تنهج سياسة الآذان الصماء..... وهكذا فعوض أن تبرمج شركة كومابار مشاريع تنموية بهذه الجماعة الفقيرة، وعوض أن تفتح حوارات جادة مع النقابة الوطنية للطاقة والمعادن /كدش بالمنجم باعتبارها

النقابة الوحيدة ذات التمثيلية حسب انتخابات مناديب العمال (يونيو 2021)، على أرضية ملفها المطلب.... اختارت إدارة الشركة اتهام 4 مناضلين من شباب منطقة أنباج التي نهبت الشركة ثروتها المعدنية منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي إلى اليوم، من خلال تلفيق تهم واهية في محاولة منها لضرب الحريات النقابية.....

متابعة وتضامنا مع عمال شركة كوباك في محنتهم.

يتابع حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب ما يتعرض له العمال النقابيون المعتصمون أمام مقر التعاونية الفلاحية كوباك COPAG بجماعة أيت إعزة اقليم تارودانت منذ 03 نونبر 2022 من تشريد وتجويع وتهديد في سلامتهم الصحية والبدنية ، والذين دخلوا في إضراب عن الطعام ابتداء من يوم الثلاثاء 29 نونبر 2022، بعد أن سدت أمامهم كل أبواب الحوار، وفي غياب لأي أفق لحل مشاكلهم التي ازدادت، وتفاقمت بعد تأسيسهم لمكتبهم النقابي التابع لمركزية (UMT).ففي الوقت الذي كانوا ينتظرون أن تشكل فيه هذه الخطوة النضالية إشارة لجميع الجهات المسؤولة عن ملفهم الاجتماعي، من أجل التدخل لإيجاد حل عادل ومنصف لوضعيتهم، يتفاجؤون بتدخل قوات القمع المخزنية بشكل عنيف مساء يوم الاربعاء 30 نونبر 2022 حيث صادرت لافتات واعلاما نقابية وأرغمتهم على عدم المبيت في المعتصم، مما نتج عنه سقوط العامل(ش - ي) مغمى عليه والذي تم نقله بسيارة الإسعاف الى المستشفى الاقليمي"المختار السوسي" بتارودانت لتلقي العلاج ،وبذلك يتضح بشكل جلي للطبقة العاملة انحياز السلطات المخزنية للباطرونا الاستغلالية وحماية مصالحها، ولو على حساب أرواح و قوت العمال والعاملات .

وأمام هذا الوضع الخطير والهجوم المخزني على هؤلاء العمال النقابيين العزل، فإن حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب يعلن ما يلي:

1. يدين ويستنكر هجوم وتدخل السلطات القمعية المخزنية بتارودانت في حق هؤلاء العمال المضربين عن الطعام، بهدف تكسير معركتهم النضالية خدمة للباطرونا الاستغلالية وضربا للحريات النقابية ويحملها مسؤولية تبعات هذا التدخل.

2. يتضامن مع هؤلاء العمال ويدعم نضالاتهم المشروعة من أجل حقوقهم .

3. يدين تعنت واصرار إدارة تعاونية كوباك على عدم الاستجابة لمطالب العمال واستمرارها في محاربة العمل النقابي، ويعتبر أن أرواح العمال والعاملات المضربين فوق كل الاعتبارات ولا تقدر بثمن .

4. يدعو جميع الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية المناضلة بالجهة للتحرك والتنسيق لتقديم أشكال الدعم والمؤازرة لهؤلاء العمال

ائتلاف حقوقي يطالب الدولة بمراجعة سياساتها على كافة المستويات وسن إجراءات عاجلة لإصلاح أوضاع البلاد

طالب الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان الدولة بمراجعة سياساتها على كافة المستويات والتعجيل بسن إجراءات عاجلة تروم إصلاح أوضاع الشعب المغربي.

وسجل الائتلاف في بيان أصدره رفقة العشرات من الفعاليات الحقوقية والمدنية بمناسبة الذكرى 74 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تواتر الانتهاكات التي تمس الحقوق والحريات، والمتمثلة في التراجعات المتصاعدة، في مجال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وانتقد استمرار مصادرة الحق في التنظيم والحق في التجمع والحق في التظاهر السلمي والحق في حرية الرأي والتعبير، واستمرار الاعتقال السياسي للمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، وللصحفيين والمدونين ورواد مواقع التواصل الاجتماعي ونشطاء الحراكات الاجتماعية وفي مقدمتهم معتقلو حراك الريف.

وندد بحرمان العديد من الجمعيات من وصولات إيداع تأسيس الجمعيات، أو تجديد هياكلها، ومن استعمال القاعات العمومية وفي بعض الأحيان حتى الفضاءات الخاصة.

وأدان الارتفاعات المتسارعة في أسعار المحروقات وكافة المواد الغذائية، وما يرافق ذلك من الجمود المستمر للأجور، مما ضاعف من معاناة الفئات الضعيفة، بل وحتى المتوسطة، من المواطنات والمواطنين في العيش بكرامة، والصعوبات الكبيرة التي تواجه فئات عريضة من الشعب المغربي في التمتع بالحق في الشغل والحق في الصحة والحق في التعليم والحق السكن اللائق والحق في بيئة سليمة.

وأكد أن الدولة لم تفي بالتزاماتها اتجاه الحركة النقابية والحركة الحقوقية الوطنية والمجتمع المدني عموما، بإغلاقها باب الحوار الاجتماعي المسؤول، وهو ما ترتبت عنه حالة من الاحتقان الشعبي وسط مختلف الفئات المتضررة من السياسات التي تستمر في احتقار الشعب المغربي.

وانتقد تعطيل صدور عدد من القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان، كما هو الشأن بالنسبة للمنظومة الجنائية، ولقوانين الحريات العامة، وللقانون المتعلق بتفعيل اللغة الأمازيغية، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على سير العدالة ببلادنا المعطوبة أصلا بحكم غياب سلامتها من الاستقلالية والنزاهة والكفاءة، وبالتالي فإن المواطنات والمواطنين لا ملجا لهم لحماية أنفسهم من المظالم التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية وفي مراكز عملهم.

وقال إن الدولة لا تعي خطورة مسلسل التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي انخرطت فيه، والذي يهدد في العمق سيادة واستقلال المغرب، ويتنكر بشكل واضح للحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني في الاستقلال والعودة وتقرير المصير، وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني، وعاصمتها القدس، ولكل القضايا التحررية العادلة للشعوب

حركة المعطلين بالمغرب تخلد ذكرى استشهاد نجية أدايا ؛ زهرة الثلج.

أحيت مختلف فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب الذكرى 22 لاستشهاد الرفيقة نجية أدايا "زهرة الثلج"؛ شهيدة حركة المعطلين بالمغرب، بوقفات وشعارات ولافتات تفضح وتندد بظروف استشهاد الرفيقة، والمطالب التي من أجلها تأسس هذا الإطار. التخليد هذا تزامن مع ذكرى أخرى ذات أهمية ورمزية، ألا وهي الذكرى 45 لاستشهاد الرفيقة سعيدة المنبهي شهيدة الحركة الماركسية-اللينينية المغربية. هذا و قد خرجت مجموعة من المناضلات والمناضلين في مختلف مناطق و مواقع وفروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب عرفانا أولا لروح الفقيدة / الشهيدة نجية التي كابدت وتحدت الصعاب الطبيعية وتلك التي فرضها الحصار و القمع المخزني من أجل التنمية التنظيمية لإطارها العتيد ج و ح ش م م، انطلاقا من المنطقة الأطلسية و الفرع الذي كانت تنتمي له (إفران) والنواحي، من أجل تنظيم ومقاومة و رص صفوف نضالات المعطلين على أرضية مطلبي الحق في التنظيم و الشغل.

قمع شرس تعرضت له وقفة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ا م ش أمام وزارة الفلاحة بالرباط ،وتحولها إلى مسيرة احتجاجية نحو البرلمان.

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي

- تدين ما تعرضت له وقفتها الاحتجاجية أمام وزارة الفلاحة ومسيرتها حتى البرلمان من قمع شرس صبحة يوم 8 دجنبر.

- تشيد بصمود مناضلاتها ومناضليها، وتخبر بنجاح الإضراب الوطني الإنذاري في القطاع الفلاحي وتؤكد على تشبثها بالمطالب المشروعة للشغيلة مهما كان الثمن وعلى استعدادها لتصعيد النضال من أجلها بمختلف الأشكال.

- تعبر عن اعتزازها الكبير بما تلقته من رسائل التضامن والدعم من طرف الأمانة الوطنية لمركزيتنا ومختلف القوى المناضلة.

بشكل متهور يفضح الضعف الشديد للوزير، وتردي الوضع العام في قطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات، تم صبيحة هذا اليوم 8 دجنبر 2022 تطويق مقر وزارة الفلاحة وإنزال جحافل القوات العمومية قصد منع الوقفة الاحتجاجية السلمية التي قررت جامعتنا تنظيمها أمام الوزارة؛ حيث تم قمع وتعنيف المشاركات والمشاركين في الوقفة، الذين حولوا وقفتهم السلمية تحت وابل من الدفع والضرب إلى مسيرة احتجاجية في صمود رائع يدعو للاعتزاز ، حيث تمت مطاردتهم دون جدوى على طول الشارع المؤدي إلى مبنى البرلمان.

فبالرغم مما تعرضوا له من قمع وتنكيل، واصل مناضلو ومناضلات الجامعة الذين حجوا من مختلف مناطق البلاد برنامجهم النضالي، ونظموا وقفة احتجاجية حاشدة أمام مبنى البرلمان شارك فيها حوالي 1000 من المناضلات والمناضلين يمثلون مختلف فئات شغيلة القطاع الفلاحي، من موظفين ومستخدمين وعمال وفلاحين كادحين، نساء ورجالا، منددين بما تعرضوا له من قمع، ومعبرين عن تشبهم بمطالب عموم شغيلة القطاع الفلاحي، ومستنكرين الأساليب البائدة والمناورات المتخلفة التي أصبحت معتمدة بشكل ثابت من طرف الوزارة في مواجهة التطلعات المشروعة لشغيلة قطاعنا.

ومباشرة بعد انتهاء الوقفة الاحتجاجية أمام البرلمان، توجه مناضلو ومناضلات الجامعة إلى مقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط، حيث عقدوا جمعا عاما تم التأكيد من خلاله على إدانة القمع والأساليب المتخلفة واللامسؤولة المعتمدة من طرف الوزارة واجمعوا على التنديد بالتدهور العام في الوزارة الذي يعاني منه الموظفون والمستخدمون والعمال والفلاحون في ظل الحوار القطاعي المغشوش، وعلى العزم الثابث للجامعة على مواصلة نضالها مهما كانت الظروف؛ وأوصى تجمع المناضلات والمناضلين، بتطوير المعركة وتصعيدها حتى تحقيق كافة المطالب، تاركا صلاحية البث في أشكالها القادمة لاجتماع قريب للأجهزة التقريرية للجامعة.

إن الجمع العام إذ يخبر شغيلة القطاع الفلاحي وعموم الرأي العام بما تعرضت له وقفة الجامعة أمام وزارة الفلاحة ومسيرتها حتى مبنى البرلمان من قمع وتنكيل، وبالتوصيات المشار اليها اعلاه، فإنه يبلغ للجميع اعتزازه بما تلقته جامعتنا من رسائل التضامن والدعم من طرف مختلف القوى المناضلة، وفي مقدمتها تضامن إخواننا وأخواتنا في الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل، الذين تابعوا عن قرب مختلف أطوار هذه المحطة النضالية مؤكدين بذلك دعمهم لنضال جامعتنا دفاعا عن التطلعات والمطالب المشروعة لشغيلة قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. وايمانها الراسخ بأن ما لا يتحقق بالنضال ينتزع بالمزيد من النضال.

ومن غريب الصدف ومبعث الاعتزاز، أن يصادف القمع الذي تعرضت له جامعتنا اليوم، تخليد الطبقة العاملة المغربية للذكرى السبعين لانتفاضة 8 دجنبر 1952 المجيدة التي سقط خلالها مئات الشهداء بمدينة الدار البيضاء فداء للوطن والحرية وتعبيرا عن الوحدة العمالية المغاربية على إثر استشهاد القائد العمالي التونسي فرحات حشاد.

عاشت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ..عاش الاتحاد المغربي للشغل.

المكتب الوطني لل FNE يُحمل الحكومة ووزارة التربية مسؤولية تنامي حالة التذمر والاحتقان والتوتر بقطاع التعليم

عقد المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي اجتماعه العادي عن بعد الأربعاء 8 دجنبر 2022، تداول خلاله مجمل الأوضاع العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتداعيات تدني القدرة الشرائية لعموم الشعب المغربي جراء الغلاء الفاحش لكل المواد الأساسية، وكذا مشروع قانون المالية لسنة 2023 الذي لا يرقى إلى تطلعات مختلف الفئات الاجتماعية ولا يستجيب للانتظارات الشعبية، بل يكرس الحيف الضريبي ولا يفتح أية آفاق لتنمية حقيقية...؛

كما تدارس مستجدات الساحة التعليمية التي تعيش على إيقاع الاحتقان والتوترات والغليان أمام انسداد آفاق الحوار القطاعي وعدم وفاء وزارة التربية الوطنية بالتزاماتها وتعهداتها، وتلكئها في حل المشاكل، التي ازدادت تراكما مع الأسف، ووضع الحد لمجمل الملفات العالقة...؛

وبعد الوقوف على الوضع التنظيمي للجامعة الوطنية للتعليم FNE على كافة المستويات والقطاعات والفروع، وما يتطلب ذلك من استنهاض وتعبئة، فإن المكتب الوطني:

1. يؤكد على مواقف FNE الثابتة من مجمل قضايا الشعب المغربي، وحق بناته وأبنائه في تعليم عمومي مجاني موحد وجيد من الأولي إلى العالي، وقضايا نساء ورجال التعليم وكل العاملين به بمختلف فئاتهم؛

2. يجدد رفضه القاطع لكل التشريعات الرجعية التراجعية التصفوية والتكبيلية التي تضرب في العمق الحقوق والمكتسبات التاريخية وتصفية المرفق العمومي وتكريس الهشاشة وعدم الاستقرار المهني والاجتماعي؛

3. يؤكد تمسكه بالتنسيق النقابي الخماسي للنقابات التعليمية، بما يخدم كل قضايا الشغيلة التعليمية وقضايا التعليم العمومي ببلادنا، وبمجمل المواقف والمطالب المعبر عنها في بلاغاتها وبياناتها (بلاغي 28 شتنبر 2022 و22 نونبر 2022)؛

4. يُحمل الحكومة والوزارة مسؤولية تنامي حالة التذمر والاحتقان والتوتر بقطاع التعليم والمفتوح على كل الاحتمالات جراء عدم تجاوب الحكومة ووزارة التربية الوطنية مع المطالب العادلة والمشروعة وانتظارات مختلف فئات الشغيلة التعليمية؛

5. يدين الحصار القمعي الذي ووجهت به احتجاجات المقصيات والمقصيين من خارج السلم وأساتذة الزنزانة 10 أمام البرلمان بالرباط يوم السبت 10 دجنبر 2022 تزامنا مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان، ويجدد المطالبة بتلبية مطالب المعنيين والمعنيات؛

6. يجدد موقف الجامعة الرافض لأي شكل من أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الاستعماري العنصري، وينبه إلى خطورة ما يتم تنزيله على مستوى المؤسسات التعليمية من أنشطة تطبيعية تستهدف تحريف الوعي الجمعي وتبييض الوجه الإجرامي الدموي البشع للصهيونية أمام الناشئة، ويدعو إلى التصدي لها وتكثيف الأنشطة التربوية الداعمة للقضية الفلسطينية والتعريف بالحقائق التاريخية للشعب الفلسطيني...؛

7. يدعو النقابات الوطنية والتنظيمات الموازية وجميع فروع الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي إلى استنهاض الأوضاع التنظيمية ومواصلة التعبئة والاستعداد لكل التحديات المطروحة دفاعا عن الكرامة والحقوق والمكتسبات والمطالب العادلة والمشروعة؛

8. يعلن عن عقد اجتماع اللجنة الإدارية للجامعة الوطنية للتعليم FNE في دورتها الثانية، بعد المؤتمر الوطني 12، منتصف شهر يناير 2023، والتي ستنعقد في ظل تصاعد الهجوم الطبقي على المكتسبات التاريخية وتفكيك ممنهج للمرفق العمومي من وظيفة وتعليم وصحة وغيرها.

بيان الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

تحيي الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، ومعها الرأي العام المغربي وكافة شعوب العالم، اليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يصادف 10 دجنبر من كل سنة، حيث مرت الآن 74 سنة على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يشكل أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان. وهو الوثيقة الأم التي تولدت عنها كافة العهود والمواثيق والبروتوكولات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مدنية وسياسية، واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، في شموليتها وكونيتها. ولقد ساهمت دول العالم، على اختلاف مرجعياتها، في التوصل إلى "التوافق" حولها، وكافحت ولاتزال من أجل تحقيقها لبلوغ عالم يسوده العدل والسلام والديمقراطية. وكل ذلك، في ظل موازين قوى عالمية تهيمن فيها قوى الاستكبار الإمبريالي العالمي، التي مررت قرار تقسيم فلسطين بالجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نونبر 1947، وشرعنت هذه الجريمة المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني. وهي الدول نفسها التي كانت وراء خلق وإقامة الكيان الصهيوني العنصري الاستعماري الاستيطاني على أرض فلسطين في 14 ماي 1948 بعد ارتكاب العصابات الصهيونية لعشرات المذابح في المدن والقرى الفلسطينية. مما اضطر معه مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى اللجوء للدول المجاورة، أو الهجرة إلى مختلف أصقاع العالم.

ونحن نخلد هذه الذكرى، تستمر هذه القوى الاستعمارية منذ 74 سنة في حماية الكيان الصهيوني، وفي إبقائه كاستثناء لا مثيل له في المنتظم الدولي، بعيدا عن أية مساءلة أو عقاب بخصوص جرائم الحرب والتطهير العرقي وجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها كل يوم.

والجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، وهي تحيي اليوم العالمي لحقوق الإنسان 10 دجنبر، تستحضر بحكم اختصاصها واشتغالها في دعم فلسطين ومقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم أمرين هامين :

الأول: السياق الذي يخلد فيه العالم اليوم العالمي لحقوق الإنسان هذه السنة، والمتسم بتصاعد جرائم العدو الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني المتمثلة في:

- الاعتداءات المستمرة على المقدسات الإسلامية والمسيحية، والاقتحامات المتكررة للمستوطنين الصهاينة لباحات المسجد الأقصى، بحماية من قوات الاحتلال الصهيوني، التي تشرف على حمايتهم ومشاركتهم في الاعتداءات اليومية على سكان مدينة القدس، الذين يتوجهون للصلاة، والرباط بالمسجد الأقصى، أو على السكان القريبين من المستوطنات بمدن الضفة الغربية.

- ارتكاب جنود الاحتلال الصهيوني لجرائم القتل اليومي والإعدام خارج نطاق القانون في حق أبناء وبنات الشعب الفلسطيني ؛ ويشمل ذلك الأطفال والشيوخ والنساء، دون أدنى تحرك سواء من الدول التي تتغنى بحقوق الإنسان، أو حتى من مؤسسات الأمم المتحدة التي من المفروض أن تضطلع بأدوارها في مساءلة ومعاقبة نظام الأبارتهايد الصهيوني على جرائمه المستمرة.

- استمرار حصار غزة منذ أكثر من 15 سنة والآثار الكارثية التي يتسبب فيها على الإنسان وعلى الحياة بشكل عام، وكذا الاعتداءات اليومية على أبناء وبنات الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. مع ما يرافق ذلك من هدم البيوت ومصادرة الأراضي واقتلاع الاشجار، وبناء المزيد من المستوطنات ومن مداهمة البيوت والقيام بحملات اعتقال واسعة في صفوف المناضلات و المناضلين المناهضين للاحتلال.

وهو ما يزيد من عدد الأسرى والأسيرات الذين يعانون في سجون الاحتلال الصهيوني من مختلف جرائمه اتجاه الحركة الأسيرة، التي لا تتوقف عن خوض المعارك من خلف القضبان، خصوصا بالنسبة للذين يوجدون في أوضاع صحية خطيرة، أو الذين يوجدون في وضعية اعتقال إداري لسنوات دون توجيه أي تهمة لهم، أو الأطفال المعتقلين الذين بلغ عددهم خلال هذه السنة 200 طفل.

.الثاني: في الوقت الذي تتصاعد فيه المقاومة المدنية والمسلحة للشعب الفلسطيني لكافة الفصائل بغزة والضفة الغربية ولفلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948، والتي استطاعت جميعها في إطار محور المقاومة بالمنطقة أن تغير من معادلات الصراع مع الكيان الصهيوني؛ حيث أصبح هذا العدو يشعر بالخطر الذي يتهدد وجوده واستمراره، وبالعزلة الدولية التي أصبح يعيشها، بعدما صنفته منظمات دولية، من عيار منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايت واتش، كنظام أبرتهايد. يضاف إليه الاحتضان الشعبي العالمي لحملة المقاطعة الدولية التي تديرها حركة بي دي إس بحكمة وفعالية عالية، وما حققته من تعاظم للتضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، وتنامي نبذ الكيان الصهيوني، والذي برز واضحا في مجريات كأس العالم بدولة قطر. فيما تواصل بعض الأنظمة بالمنطقة، ضمنها النظام المغربي، هرولتها نحو الانخراط في ما يسمى "اتفاقيات أبرهام" والتطبيع مع نظام الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني وتوقيع اتفاقيات معه في كافة المجالات، برغم الجرائم المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني وكل شعوب المنطقة. حيث أصبحنا نعيش تسونامي تطبيعي حقيقي يشكل خطرا على الأمن العام الداخلي والخارجي، وعلى اسرار الدولة وعلى مؤسساتها، وهو بذلك سينقلب في النهاية من أسلوب سياسي واقتصادي وعسكري ومخابراتي وتعاون سياحي ورياضي وثقافي وفني وتكنولوجي.. ظاهريا، نحو طابع جرمي في عمقه وأبعاده بتهديده للسيادة الوطنية للمغرب وللسلامة الداخلية والخارجية للدولة المغربية ولكل المجتمع، بسبب ما سيثيره من فتن سيزرع بذورها بين فئات المجتمع بمختلف مكوناتها، وصولا الى تمزيق وحدة التراب والمصير، فضلا عن المساس المباشر بالأمن القانوني للشعب المغربي.

ولقد انخرط النظام المغربي في هذا المسلسل التطبيعي الخياني ضدا على موقف الشعب المغربي الذي كان دائما وأبدا يعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية نظرا لعدالتها، ولأن الشعب المغربي متشبث بمناصرة ودعم القضايا التحررية للشعوب، ولا يمكنه ان يقبل الاعتراف بالاستعمار الصهيوني لأرض فلسطين .

وعليه، فإن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، وانطلاقا من المبادئ والأهداف التي تأسست من أجلها، تستغل مناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان لتسجل وتعبر عن ما يلي :

أولا: الازدواجية المستمرة للمنتظم الدولي، والتي تبقى القضية الفلسطينية إحدى مظاهرها الرئيسية. وهو الامر الذي زادت من تعريته الأزمة الأوكرانية، وكيف تحرك الغرب الإمبريالي ضد دولة روسيا الاتحادية، الدائمة العضوية بمجلس الأمن ، وسن عليها عقوبات لا نظير لها في التاريخ الحديث للعالم. وبالتالي فقد انكشف لكافة الشعوب، كيف تستخدم القوانين الدولية ومنظومة حقوق الإنسان لخدمة مصالح وأجندات الدول التي تسيطر على العالم، وتسخر منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها في خدمة مصالحها أولا وأخيرا. ولنا في النزاعات والحروب التي إما تشعلها أو تغذيها الأمثلة الكثيرة في ليبيا واليمن والسودان الصومال وفنزويلا وسوريا ...، وتبقى كارتيلات صناعة الأسلحة تراكم الأرباح والثروات وتنهب خيرات الشعوب مديمة الفقر والمجاعة والاقتتال والاستبداد في عدد كبير من دول العالم.

ثانيا: إن التطبيع الذي أبرمه النظام المغربي مع الكيان الصهيوني، يعد عملا خارج المشروعية، ويتعين إلغاؤه نهائيا بسبب عيب انعدام المشروعية. كما يجب إخراج مشروع القانون المجرم للتطبيع من أدراج البرلمان والمصادقة عليه حماية للمغرب من أي اختراق صهيوني يستهدف البلاد والإنسان المغربي وخصوصا الناشئة منه.

ثالثا: أما بخصوص المهرولين ممن جرهم التطبيع للذهاب في سياحة أو في مهام ثقافية أو رياضية أو مسرحية أو إعلامية أو تجارية أو جمعوية أو قضائية أو غيرها للكيان المجرم ، ولقاء مؤسساته وقاداته، وأحيانا لقاء قواته الأمنية والمخابراتية المتسترة في قوالب وهمية إدارية متنوعة، فإنهم تنطبق عليهم قواعد المشاركة في الجرائم التي تطال الشعب الفلسطيني، ويتحملون المسؤولية الجنائية الكاملة ويمكن لو ثبتت الجرائم في حقهم معاقبتهم بنفس عقاب الفاعلين الأصليين طبقا لما تنص عليه المادة 129 من القانون الجنائي المغرب.

ولكل هذا، فإن الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع تعبر عن :

أ- إدانتها الشديدة للقوى الاستعمارية ولكافة المؤسسات الدولية وعلى راسها منظمة الأمم المتحدة التي تعتمد سياسة الكيل بمكيالين في كل القضايا المتعلقة بالشعب الفلسطيني وبشعوب المنطقة وكل الشعوب التي ترزح تحت نير أشكال الاستعمار الجديد والاستبداد اللذان يعيقان تحقيق الديمقراطية والحرية والعدالة والسلام لشعوب العالم أجمع. وهوما يفضح كل الشعارات حول الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تتشدق بها القوى المذكورة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الحامي الرئيسي لنظام الأبارتهايد الصهيوني .

ب- إدانتها القوية لعملية التطبيع الخيانية التي يستمر النظام المغربي فيها منذ 22 دجنبر 2020 ، ضدا على مواقف الشعب المغربي وقواه المناضلة التي تستمر في رفض كافة أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني .

ج- اعتزازها بالمواقف المتضامنة مع الشعب الفلسطيني ذات البعد الإنساني التحرري في مونديال كاس العالم بقطر، والتي رفضت فيه شعوب العالم وضمنها شعوب الدول المطبعة أي علاقة مع الصهاينة، الذين حاولوا التسويق للتطبيع والبحث عن شرعية مفقودة، وخصوصا وسائل الإعلام الصهيونية التي واجهتها جماهير المونديال بالرفض والاشمئزاز.

د- أملها أن تنخرط جميع الهيآت والشخصيات المغربية المدافعة عن حقوق الإنسان في مبادرات في جميع مناحي الحياة المغربية للتعبير عن الموقف الأصيل للشعب المغربي من التطبيع، ومن الدعم المبدئي لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة في الاستقلال والعودة وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني، وعاصمتها القدس، ولكل القضايا العادلة للشعوب التواقة للانعتاق من الاستعمار والاستبداد.

ه- استمرارها في النضال مع كل القوى المغربية المناضلة من أجل إسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم، وطرد ممثله بالمغرب، وسن قانون لتجريم كافة أنواع وأشكال التطبيع

من أجل نضال وحدوي قوي
لصد الهجوم المخزني على حقوق ومكتسبات شعبنا

عبد السلام العسال

يتسم الوضع العام ببلادنا باشتداد الصراع الطبقي، المجسد، من جهة، في مواصلة النظام المخزني هجومه المنهج على حقوق ومكتسبات شعبنا، ومن جهة أخرى في تنامي النضالات والاحتجاجات الشعبية في العديد من المناطق والبوادي والمدن عبر التراب الوطني، ويزداد حدة، اشتداد مظاهر الصراع الطبقي عبر تغول الدولة البوليسية واستمرارها في نهج سياسة القمع والتضييق على كل الأصوات الحرة، أفردا وهيئات، من صحافيين ومدونين ونشطاء سياسيين وحقوقيين ونقابيين، وفي مواصلة إجهازها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشعبنا، من ضرب للتعليم العمومي والصحة العمومية عبر مواصلة خصخصتهما وإفراغهما من محتواهما الاجتماعي باعتبارهما قطاعين اجتماعيين حيويين وضروريين لأي تقدم اجتماعي حقيقي يضمن ويصون الحياة الكريمة لشعبنا، يضاف إلى ذلك الإجهاز على حق الفقيرات والفقراء من بنات وأبناء شعبنا في السكن اللائق، حيث يتم السطو والتسلط على مئات الآلاف من الهكتارات عبر استصدار الدولة لأحكام قضائية تقضي بإفراغ عشرات الآلاف من الأسر الفقيرة من أراضيها ومساكنها وتشريدها والرمي بها إلى الشارع بقوة القمع والترهيب، هذا فضلا عن ضرب الخدمات الاجتماعية بشكل تصاعدي خطير، ويتم كل ذلك في ظل احتكار السلطة والثروة من طرف التكتل الطبقي السائد، واستغلاله الأزمة العالمية التي نتجت، عن جائحة كورونا، وعن الحرب الدائرة على أرض أوكرانيا بين هذه الأخيرة وحلف الناتو الامبريالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عدوة الشعوب ومشعلة الحروب من جهة، وروسيا من جهة أخرى، وهو ما استغلته الدول الامبريالية والأنظمة التابعة لها، ومنها النظام المخزني، لإلهاب المواد الأساسية الضرورية لأبسط مقومات الحياة الكريمة، بالزيادات المهولة المتتالية والمتصاعدة في أسعارها دون حسيب ولا رقيب، وقد كثف النظام المخزني من هجومه على قوت شعبنا وحقوقه المكتسبة باستغلاله أيضا أجواء الفرح العارم لجماهير شعبنا نتيجة الانتصارات المتوالية للمنتخب المغربي في منافسات بطولة كأس العالم قطر 2022، فضاعف من الزيادات في الأسعار وكثف من قمعه للاحتجاجات السلمية لجماهير شعبنا ولقواه المناضلة.

ويجد الهجوم المخزني المنهج على شعبنا تفسيره، على الأقل، في أربعة عوامل أساسية؛

1) طبيعة النظام السياسي اللاوطنية واللاديمقراطية واللاشعبية واللاشرعية، فهذه الطبيعة هي ما يجعله متماديا في تدمير الوطن عبر التمادي في نهج سياسة عدوانية للشعب والوطن، سياسة تقوم على تفقير وتجهيل شعبنا بغاية مواصلة الاستفراد به والاستقواء عليه، والاستيلاء على كل مقوماته ومقدراته وثرواته الطبيعية وغير الطبيعية، من هنا يأتي الهجوم، كمدخل للسيطرة على الشعب والمجتمع، على الوظيفة العمومية بضرب القطاع العام عبر إفراغه من محتواه الاجتماعي ومواصلة خصخصته ومنحه لحفنة من البورجوازيين الجشعين الذين لا هم لهم غير الربح وتكديس الأموال التي يجنونها من عرق جبين العمال والكادحين الذين يستغلونهم أبشع استغلال في ضيعاتهم وشركاتهم؛

2) تبعية النظام المخزني العمياء للإمبريالية، وخاصة انصياعه التام لمؤسساتها الاستعمارية المالية ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرهما، وهو ما يجعل من مجمل سياساته العمومية ليست إلا تطبيقا حرفيا لإملاءاتها وتوجيهاتها ومخططاتها التصفوية؛

3) أزمة النظام الخانقة، التي لم يجد أي حل للانفلات منها غير المزيد من رهن بلادنا للرأسمال الأجنبي والمحلي وإغراقها في بحر المديونية بشقيها الخارجي والداخلي، مما جعل المديونية الخارجية تتفاقم في السنوات العشر الأخيرة

بشكل تصاعدي خطير، ففي سنة 2011 كان حجم الدين الخارجي 253 مليار درهم(حسب موقع مصر العربية)، ليرتفع سنة 2016 إلى 312مليار درهم، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 332 مليار درهم بزيادة فاقت 15 مليار درهم دفعة واحدة، ثم ارتفع سنة 2019 إلى 340 مليار درهم، وفي سنة 2020 سجل ارتفاعا صاروخيا بزيادة فاقت 34 مليارا درهم (الموقع الإلكتروني لجريدة الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ 25 أكتوبر 2021)، وهكذا ففي ظرف عشر سنوات (2011-2020)، ارتفع الدين الخارجي ب 121 مليار درهم، وهي أعلى وتيرة عرفتها المديونية الخارجية على الإطلاق.

وفي المقابل،بلغ الدين الداخلي العام 619.2 مليار درهم، عند متم مارس الماضي، (المندوبية السامية للتخطيط م.س.ت).

وهكذا ارتفع الدين العام للمغرب إلى حوالي 95.6 من الناتج الداخلي الخام (وفق تقديرم.س.ت).

وفي ظل هذه المديونية، وصلت نسبة العجز التجاري إلى 17.9% وهو ما يعادل 117.4 مليار درهم وذلك فقط بالنسبة لسبعة أشهر الأولى من سنة 2021 (تقرير مكتب الصرف المغربي الصادر بتاريخ 02 شتنبر 2021).

وقد توقع مركز التجاري للأبحاث (وفا بنك) أن يصل "دين الخزينة إلى 960 مليار درهم سنة 2022، مقابل 886 مليار درهم في 2021" و" أن يبلغ الدين الداخلي 731 مليار درهم خلال سنة 2022، بزيادة نسبتها 7,7 في المائة مقارنة مع المستوى المسجل خلال 2021، في حين سيرتفع الدين الخارجي بنسبة 9،9 في المائة، منتقلا من 208 مليار درهم في 2021 إلى 229 مليار درهم في 2022"، كما توقع المركز أن يبلغ الدين الإجمالي 911 مليار درهم عند متم شتنبر 2022، بمكون داخلي قدره 697 مليار درهم مقابل 215 مليار درهم للمكون الخارجي".

وتبين هذه الأرقام، رغم طابعها شبه الرسمي (ونطق ناطق من أهلها)، هول الأزمة الخانقة للنظام المخزني، ما يجعله متماديا في تصريفها على حساب حقوق ومكتسبات شعبنا، ومن خلال إلقاء نظرة سريعة على مشروع قانون المالية لسنة 2023 وما يليها، نستنتج أن القادم من الأيام والشهور سيكون أصعب وأخطر على شعبنا، إذ سيتم الرفع من حجم الضرائب على الطبقات الكادحة وحتى على الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى، وسوف يتم التمادي في المزيد من الاستغلال والاضطهاد للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات، وستستمر الدولة البوليسية في المزيد من القمع والتضييق على الأصوات المعارضة لسياساتها الطبقية العدوانية، والتعبير، وذلك بهدف تأمين المزيد من إغلاق الحقل السياسي والحد إلى أقصى حد ممكن من الحق في حرية الرأي والتعبير والاحتجاج والتظاهر السلميين، في مقابل ذلك سيتم تخفيض الضريبة على الأغنياء والبورجوازيين، وستزداد مظاهر التهرب الضريبي ونهب الثروة وتهريب المال العام وفتح الباب على مصراعيه أمام الشركات متعددة الاستيطان لنهب ثروتنا الوطنية، كما سيستمر النظام في رهن بلادنا للإمبريالية والصهيونية تحت مبررات ومسوغات ديماغوجية لم تعد تنطلي على أحد.

4) تشتت وتشرذم القوى المناضلة وضمنها قوى اليسار، فالنظام المخزني يستمد جبروته وتغوله ليس من قوته الذاتية رغم ما يتوفر عليه من أجهزة قمعية بوليسية وعسكرية وقضائية وغيرها، وإنما من ضعف وتشتت وتشرذم القوى المناضلة وفي قلبها قوى اليسار، التي لم تستطع تنظيم صفوفها وتقويتها وتجدير وتوحيد نضالاتها لصد الهجوم المخزني المتصاعد على شعبنا.

وبناء على كل ما سبق، ما العمل لصد هذا الهجوم المخزني المنهج؟ وأي مدخل نستطيع المرور عبره لإنقاذ بلدنا، وطنا وشعبا، من الأخطار المحدقة به، جراء مخططات النظام التي تستهدفه بأشكال مختلفة ومتنوعة؟

إن الجواب لا يجب البحث عنه بعيدا عن ذواتنا، أقصد عن قوانا وهيئاتنا، السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية المناضلة، فليس هناك أي سبيل لصد هذا العدوان الطبقي خارج وحدتنا النضالية المؤسسة على قاعدة برامج الحدود الدنيا المشتركة التي تشكل قواسم مشتركة للنضال من أجل التغيير الجدري، والذي بدونه لا يمكن تحقيق أي خلاص لشعبنا من جبروت وتغول هذا النظام الذي لا يثقن غير لغة القمع والتنكيل والنهب والخيانات المتكررة.

إن النضال الوحدوي مع شعبنا، في المرحلة، هو السبيل الكفيل بإحداث التغيير الضروري في ميزان القوى لصالح جماهير شعبنا وقواه المناضلة، وهو وحده القادر على لف الجماهير الشعبية حول مطالبها الملحة، وإقناعها بضرورة الانخراط، بشكل موحد، في النضال من أجل تحقيقها، من هنا يتم التأكيد على أهمية بناء الجبهات الميدانية المناضلة والمساهمة في بناء وتقوية مختلف أشكال أدوات الدفاع الذاتي للجماهير الكادحة، تلك هي طريق الكفاح التي يجب أن نتوحد حولها لإضعاف النظام المخزني في أفق التغيير الثوري المنشود.

النمو الاقتصادي بالمغرب : فرضيات مغلوطة لنتائج متواضعة تعمق التبعية

يتناول ملف هذا العدد مفهوم النمو الاقتصادي لإبراز دلالة مضمونه في الخطاب الرسمي وتحديد الإطار النظري الأيديولوجي مرجع هذا الخطاب .هذا النمو الذي يرتكز في قياسه على مؤشر النمو الاقتصادي ، وهو مؤشر في حالة المغرب يعكس في تطوره تطور تعميق التبعية للراسمالية العالمية وازدياد خدمة الاقتصاد الوطني لمصالح شرائح الكتلة الطبقية السائدة. ويبرز ذلك من خلال النتائج التي تفرزها القوانين المالية المتعاقبة في السنوات الأخيرة. هذه النتائج التي يمكن تلخيصها في نسبة النمو المتواضعة والتي لا تتوافق مع الموارد الطبيعية والقوى المنتجة العاملة التي تتوفر عليها البلاد .وفي سبيل توضيح هذه القضايا يهتم الملف بثلاثة محاور، أولها في مفهوم النمو الاقتصادي في الخطاب الرسمي ، وثانيها يتابع مؤشر نسبة النمو الاقتصادي بين الفرضيات والنتائج في قوانين المالية للسنوات الأخيرة، وثالثها يحاول ارتكازا على هذه المتابعة تفسير تواضع نسبة النمو الاقتصادي مقترحا بدائل للخروج من وضعية التخلف.

مضمون مفهوم النمو الاقتصادي في الخطاب الرسمي

المهدي سهيمي

تمثل المفاهيم أداة من أدوات المعرفة، وفي النضال الفكري والسياسي والفكري، فالمفاهيم، تمثل أيضا أسلحة ومتفجرات أو مهدئات وسموم، من هذا المنطلق الذي تحدث منه " **لوي ألتوسير**" في " **الفلسفة كسلاح ثوري**"، نجد أنفسنا مضطرين لتحديد مضمون النمو في الخطاب الرسمي، عبر تحديد ملامح الخطاب الرسمي ومنظوره الايديولوجي، لأنه ليس من قبيل الصدفة إذ رأينا الوعي الليبرالي يسيطر على أجهزة الدولة. وهو أكثر حالات الوعي هلهلة وهزالا لانجذابه المستمر إلى الظواهر، هذا ما أتبثه الإصلاحات التي أنجزت بعد الاستقلال في ميادين الاقتصاد والإدارة والحريات العامة، وما يتجلى بكيفية واضحة في الخطاب الرسمي للوزراء المتعاقبين على وزارة المالية (الإطار التقني الذي تتحدد من خلاله الاختيارات المالية والسياسات الظرفية)، فوزير مالية حكومة "محمد بنهيمة" صرح صراحة بكون المغرب اختار النهج الليبرالي وسيعطي بذلك مثالا لإفريقيا كلها، وفي نفس هذا التوجه سار خطاب وزير مالية حكومة "أحمد عصمان" بحيث تحدث على اختيار العيش والتطور وفقا لتقاليد الليبرالية العريقة في نظام ليبرالي صراحة. فإذا كان هذا هو البعد الاديولوجي للخطاب الرسمي، فماذا عن مفهوم النمو الاقتصادي؟

قبل الخوض في معدل نمو الاقتصاد الوطني المحدد في الخطاب الرسمي في 4 بالمائة، وهو المؤشر الذي اعتمده مشروع قانون مالية سنة 2023، لا بد بداية من الحديث

عن مفهوم النمو الاقتصادي الذي يتحدد في الزيادة في متوسط الدخل الفردي، والذي يعبر عنه بالدخل الإجمالي مقسوما على عدد السكان، والزيادة في الدخل الإجمالي لا تعني بالضرورة زيادة النمو الاقتصادي، لأن لنمو السكان تأثير على النمو الاقتصادي، كما أن النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بنظام توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة.

وبالتالي فإن الحديث عن مضمون النمو في الخطاب الرسمي يتحدد في نظرة النموذج النيوكلاسيكي للنمو من خلال :

- تبعية الناتج الإجمالي للنمو؛
- تساوي معدل النمو لمعدل السكان في الاقتصاد المستقر؛
- ارتفاع معدل دخل الفرد في اقتصاد الحالة المستقرة.

أما عن فرضية معدل نمو الاقتصاد الوطني المحددة في 4 بالمائة بالرغم من تراجع النمو بمنطقة الأورو، الشريك الرئيسي للمغرب، وارتباط الاقتصاد الوطني بالتقلبات المناخية، فإن الخطاب الرسمي من خلال كلمة وزيرة الاقتصاد والمالية جوابا على تدخلات الفرق والمجموعات النيابية خلال الجلسة العامة للمصادقة على مشروع قانون مالية للسنة المالية 2023 بمجلس المستشارين يبرر هذه الفرضية بذريعة :

- الانفتاح على شركاء أخرين؛
- دعم الطلب الداخلي؛
- رفع نسبة الاستثمار العمومي؛
- دعم الاستثمار الخاص؛
- تقليص معدل التضخم بضبط مستوى الأسعار.

الإقتصاد التبعي بالمغرب : مؤشرات النمو الإقتصادي بين الفرضيات والنتائج من خلال القوانين المالية الأخيرة ...

محمد شويا

في ظل النظام التبعي المغربي، لا يمكن الحديث عن مؤشرات النمو الاقتصادي كما هو في الدول الصاعدة، كالبرازيل وجنوب افريقيا والهند وغيرها، بالقدر الذي يمكن أن نتحدث فيه عن مؤشر التقدم في تعميق التبعية وفي خدمة المصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية في مرحلة توحشها وتطرفها، ومصالح التحالف الطبقي السائد المستند الى البورجوازية الطفيلية والكومبرادور والملاكين الكبار والوسطاء المناولين وكلاء الاستعمار الجديد ....

ولا يمكن فهم ما يسمى مؤشرات النمو الاقتصادي إلا من خلال فهم مقاربات الاقتصاد السياسي الرسمي كما تقدمه المراكز المالية الدولية باعتبارها الساهر الأول على مصالح الرأسمال العالمي في بلدنا، بالإضافة إلى مراكز البحث والدراسة والتوقعات التابعة لها، كما لا يمكن فهم مقاربات النظام التبعي المغربي من خلال تقارير مؤسساته الحكومية وغير الحكومية ومكاتب الدراسات الدولية التي يتعاقد معها...

ومن منطلق الاقتصاد السياسي النقدي، سنحاول في هذه الورقة القيام بقراءة أولية لمؤشرات ما يسمى بمعدلات ونسب النمو الاقتصادي، أو التوسع في تعميق التبعية بالتحكم فيما تبقى من مقدرات بلدنا ومصادرة القرار الاقتصادي والمالي الوطني عبر القوانين المالية المتعاقبة قبل وبعد أزمات الرأسمالية العالمية في مرحلة توحشها سنة 2008 إلى مطلع العقد الثالث من الألفية الثالثة، وذلك من خلال محورين:

- **المحور أول:** المرتكزات التشريعية والمؤسساتية المؤسسة للاقتصاد التبعي والمحددة لنموه وتوسعه.
- **المحور الثاني :** قراءة في مؤشرات نمو وتوسع الاقتصاد التبعي بين الفرضيات والنتائج الواقعية في نظام الرأسمالية التبعية.

لنخلص في الأخير لكون الرأسمالية التبعية لا تنتج أبدا التنمية، وإنما تكرس نهب الثروات الوطنية والاستغلال المكثف للطبقة العاملة وتدمير الطبيعة ومزيدا من التخلف والحروب ...

- **المحور الأول:** المرتكزات التشريعية والمؤسساتية المؤسسة للاقتصاد التبعي والمحددة لنموه وتقدمه:

منذ البدايات الأولى للاستقلال الشكلي وخصوصا بعد الإطاحة بالحكومة الوطنية برئاسة الراحل عبدالله ابراهيم التي وضعت سياسة المخططات الخماسية لبناء اقتصاد وطني متحرر ومستقل عن المصالح الاستعمارية، خصوصاً الفرنسية آنذاك، عبر إصلاح زراعي وخلق صناعة أساسية لتصنيع البلاد وبناء الاستقلال الطاقي بأحداث شركة سامير مملوكة للدولة، والمالي وتأميم الثروات الوطنية من معادن ومصادر الطاقة، من خلال المكاتب الوطنية كمكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية وكالمكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للشاي والسكر والمكتب الوطني للحبوب والقطاني ومكتب التسويق والتصدير والمكتب الوطني للنقل والمكتب الوطني للموانئ والمطارات، بالإضافة لتأسيس وتأميم النظام المالي، من خلال تأسيس بنك المغرب وسك عملة وطنية الخ من منجزات بناء القطاع العام .. بعد الاطاحة بهذا المشروع الوطني شرع الملك الراحل في إرساء النظام التبعي وتكريسه بعد حسم السلطة من طرف التحالف الطبقي قيد التشكل آنذاك، وذلك من خلال فرض القوانين والمؤسسات الحاضنة للتبعية كما تم تحديدها في مفاوضات ومخرجات اكس-لي-بان 1956:

أ- التشريعات المؤسسة للاقتصاد التبعي والراعية لاستمراره وتكريسه :

من بداية الاستقلال الشكلي الى حدود أواخر سبعينيات القرن الماضي وعوض بناء اقتصاد وطني متحرر انصاعت

الملكية ورهنت مقدرات البلاد للدوائر والمصالح الرأسمالية والامبريالية في العالم، ورضيت بالدرجات الدنيا في سلم القسمة العالمية للعمل آنذاك، وعلى مستوى الداخل، أسست اقتصادا تبعيا مبنيا على الريع والزبونية وتبادل المنافع والمصالح والامتيازات وتقاطع السلطة والثروة في أهم مصادر ومقدرات الثروات الوطنية، وشرعنتها عبر قوانين مفروضة، بالخصوص قوانين النظام العقاري المتنوع والمعقد، استهدف في البداية الأراضي المسترجعة وهي من أجود الأراضي الخصبة التي تركها المعمرون ووزعها على كبار الجيش والدولة والأسر الميسورة التي كانت محمية لدى الاستعمار، والأعيان والإقطاع المتخلف الذين أصدر في حقهم محمد الخامس العفو في إطار تسويات مفاوضات إكس-لي-بان ...

ثم احتكرت الملكية توزيع الرخص ومنح الامتيازات لخدامها في النقل والمقالع والصيد البحري والمياه المعدنية والكحول والمواد الغذائية الأساسية والمطاحن وزراعة الكيف والفنادق والملاهي وصالات القمار ورخص التصدير والاستيراد..

وتم الاستيلاء على المقاولات المتوسطة والصغرى التي كانت ذات تجربة قوية وتشكل عصب النسيج الاقتصادي والصناعي والخدماتي المغربي، عبر قانون المغربة والذي سيفوتها لفائدة كبار الادارة والمتنفذين في السلطة والأسر التي كان يسميها ليوطي الأسر النبيلة..

كما خلق النظام التبعي قطاعا صناعيا ومنجميا وطاقيا شبه عمومي، تحت غطاء التسيير الذاتي خارج المالية والميزانية العامة إلا فيما يرتبط بالضرائب، لكي يبقى خارج مراقبة الدولة ومؤسساتها، ومجالا للفساد والاغتناء غير المشروع، كالمكتب الشريف للفوسفاط وشركة مفاحم جرادة وزليجة بتويسيت ومناجم الذهب والفضة والرصاص وغيرها والتي سيفوت بعضها للخواص بعد تقرير أعدته امينة بن خضرة سنة 1989..

ومع بداية ثمانينيات القرن الماضي تم إقرار سياسة التقويم الهيكلي بتوجيهات من المراكز المالية العالمية، حيث وضعت تشريعات جديدة تتلاءم والمرحلة النيولبرالية مع الرئيس ريغن ورئيسة وزراء بريطانيا تاتشر، كان أبرزها قانون الخوصصة، والذي بلغ ذروته مع حكومة التناوب المخزني مع الراحل اليوسفي، حيث تمت مقايضة بعض ديون المغرب عن طريق تفويت أهم المقاولات العمومية والشبه العمومية الاستراتيجية للدائنين حيث تقلصت المديونية الى 15 مليار دولار في 2002 ..

وبعد الأزمة المالية وأزمة الرهون العقارية في سنة 2008 ، تسارعت التشريعات التراجعية التي ستزيد من العجز المالي والتجاري وبالتالي العودة الى الاستدانة المفرطة والمزيد من الخوصصة ..

ومن أهم التشريعات لتكريس التبعية الاقتصادية وتعميقها لفائدة الرأسمال العالمي ووكلائه المحليين، الدستور الممنوح لسنة 2011 والذي سيتم دسترة المبادرة الحرة وحماية أصحاب المال والأعمال..

ثم قانون الاستثمار الجديد وقانون التنقيب على المحروقات والذي يسمح للشركات العالمية المنقبة بالسيطرة على 75% من الثروات المكتشفة في عهد اليوسفي.. ثم قوانين تفكيك وتفويت الأراضي الجماعية لفائدة الخواص والشركات بما فيها الأجنبية.. ثم القانون التنظيمي رقم 130/13 لقانون المالية العمومية والميزانية الذي يوجد تحت السلطة المطلقة للحكومة ورئيسها من خلال المجلسين الوزاري الذي يرأسه الملك وفي شروط محددة يرأسه رئيس الحكومة، ثم المجلس الحكومي، ولا سلطة فعلية للبرلمان على أموال المغاربة من ميزانيات وصناديق خاصة وصناديق سوداء بنص فصول الدستور خصوصا المواد 49 و92 والمواد 68 و 75و 77، إضافة الى مرسوم رقم 2015-15-2 ويدخل في إطار السلطة التنظيمية لرئيس الحكومة..

ب-المرتكزات المؤسساتية:

تحتكر الحكومة القرار الاقتصادي والمالي في بلادنا وبالخصوص المجلس الوزاري برئاسة الملك الذي يقر الخطوط العريضة والجوهرية لكل القوانين المالية، ونظرا للمكانة الفوق دستورية للملك انطلاقا من الفصلين 41 و42 من الدستور، يستحيل إسقاط القانون المالي في البرلمان، وحتى وان تم ذلك هناك القراءة الثانية، وإذا أكد البرلمان إسقاطه، فان الحكومة تستعمل صلاحيتها الخاصة في تطبيقه إلى حين المصادقة عليه. كما أنه بموجب الفصل 77 من الدستور بإمكان الحكومة رفض جميع التعديلات المقترحة من البرلمانيين..

وبالنسبة للبرلمان يناقش القوانين المالية والميزانيات ويراقب تنفيذها ويقترح التعديلات بشرط قبولها من طرف الحكومة، ومع ذلك فهو لا يملك الا المصادقة عليها في الأخير.. يمكن للبرلمان أن ينشئ لجان تقصي الحقائق في اختلاس المال العام، لكن لا يحيلها على القضاء إلا بنسبة من أعضاء البرلمان وامام الشخصيات المتنفذة لا تستطيع لجان التقصي استجوابهم، أوالحصول على المعلومات وهناك غرائب في هذا الموضوع..

بالنسبة للمؤسسات الأخرى المشاركة في القوانين المالية ونسب النمو، فيبقى دورها استشاريا فقط، ولا سلطة لها على المال العام، منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ثم المندوبية السامية للتخطيط..

يتبع ص 9

تتمة مقال الإقتصاد التبعي بالمغرب : مؤشرات النمو الإقتصادي بين الفرضيات والنتائج

ج- الآليات الدولية:

تتدخل الآليات الدولية في مراقبة وتوجيه القرار الاقتصادي والمالي الوطني، وبالتالي تتحكم في برامج الإصلاح والتنمية ومؤشراتها (عندما أنهي بن موسى عمل لجنة النموذج التنموي الجديد قدمه أولا لسفيرة فرنسا بالمغرب) ومن الآليات الدولية التي لها سلطة في هذا الصدد:

البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والأبناك الاوربية خصوصا الفرنسية ووكالات التنمية والتعاون الدولي الامريكية والفرنسية.. هذه المنظمات التي تتابع وتراقب المغرب في كل سياساته الاقتصادية والمالية والتنموية، وتواكبه بالتمويل عبر القروض باشتراطات مجحفة تضطره للإذعان لنهج سياسات اجتماعية وتفقيرية قاسية وعلى حساب الثروات الوطنية والوضع البيئي وأيضا على حساب سيادته الوطنية ...

أيضا هناك آليات دولية أخرى تحكم المغرب وتشترط عليه وهو خاضع لقوانينها وإملاءاتها، كمنظمة التجارة العالمية واتفاقيات التبادل الحر خصوصا مع الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة، إضافة الى منظمات الأمم المتحدة كاليونسكو والفاو واليونيسيف والطيران المدني وغيرها.

المحور الثاني :قراءة في مؤشرات نمو الاقتصاد التبعي على ضوء القوانين المالية المتعاقبة بين الفرضيات والنتائج الواقعية.

تعكس القوانين المالية المتعاقبة كل أزمات وتناقضات

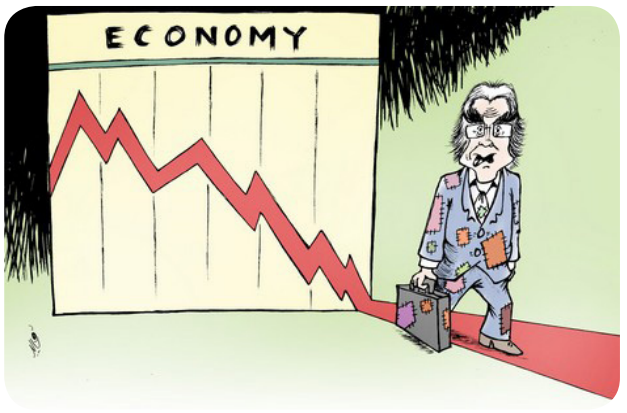

الاقتصاد التبعي المتمثلة أساسا في تفاقم العجز في الميزان التجاري وميزان الأداءات وضعف مؤشرات النمو، وتعثر تمويل المشروعات، وثقل خدمة المديونية الخارجية والداخلية، وتعمق بعض الظرفيات مشاكل الاقتصاد التبعي، كفترات الجفاف وتقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية إضافة الى الأزمات الدولية، كالحرب في اوكرانيا والنزاع حول التجارة الدولية بين الولايات المتحدة والصين ثم الهوة الرقمية مع الدول المتقدمة، والوضع الجيوسياسي غير الملائم للنمو الاقتصادي، ناهيك عن سيادة الريع والاحتكار والفساد والجمع بين السلطة والثروة ..

وإذا استقرأنا هذا الوضع الاقتصادي المأزوم، يمكن أن نسجل بوضوح أنه كلما اشتدت وطأة أزمات الرأسمالية في العالم، كلما انعكست على الاقتصاد التبعي بشكل أقوى وأفظع.. فانعكاسات التبعية خلال إرساء النظام التبعي كانت أخف منها، مع تكريسه لاحقا من خلال هيمنة المراكز المالية العالمية على القرار الاقتصادي والمالي وارتهان البلد للرأسمال العالمي..

فالقوانين المالية من 1960 الى 2004 أنتجت لنا معدل نمو عام وصل الى 5%، مثلا سنة **1961** وصل معدل النمو إلى أكثر من 10% بفضل برنامج الحكومة الوطنية برئاسة عبد الله ابراهيم بفضل سياسة المخططات رغم أنها لم تعمر طويلا.. أما فترات الكساد والمؤشرات السالبة فقط تزامنت أما مع فترات الجفاف او أزمات النظام السياسية او الازمات الرأسمالية العالمية بحكم تبعية الاقتصاد المغربي، وقد عرف المغرب خلال هذه الفترة 9 مرات مؤشرات سالبة انظر المبيان :

اذا قارنا هذه الفترة الطويلة من نتائج مؤشرات النمو الاقصدي (45 سنة) بفترة 20 سنة الأخيرة من الالفية الثالثة، نجد أن اقتصاد البلاد عرف مزيدا من الضعف والتبعية والارتهان للراسمال العالمي بسبب السياسات والاختيارات الاقتصادية التي فرضتها المراكز المالية العالمية، كسياسة التقويم الهيكلي وبرامج الخوصصة والتي بدأت بالقطاعات الاستراتيجية كالطاقة، من قبيل إغلاق شركة مفاحم جرادة لفائدة موردي الفحم الحجري، ثم خوصصة سامير وجزء من قطاع انتاج الكهرباء للامريكيين والصينيين، ثم خوصصة قطاع الاتصالات وتحرير التجارة والأسعار وتفكيك صندوق المقاصة وانتهاج كثير من السياسات التي قوضت مقومات الاقتصاد الوطني وجعلته قابلا للتاثر بكل الأزمات الطبيعية والعالمية(انظر المبيان الثاني على سبيل المقارنة بين الفترتين):

Figure 1 : Taux de croissance annuel du PIB (en %)

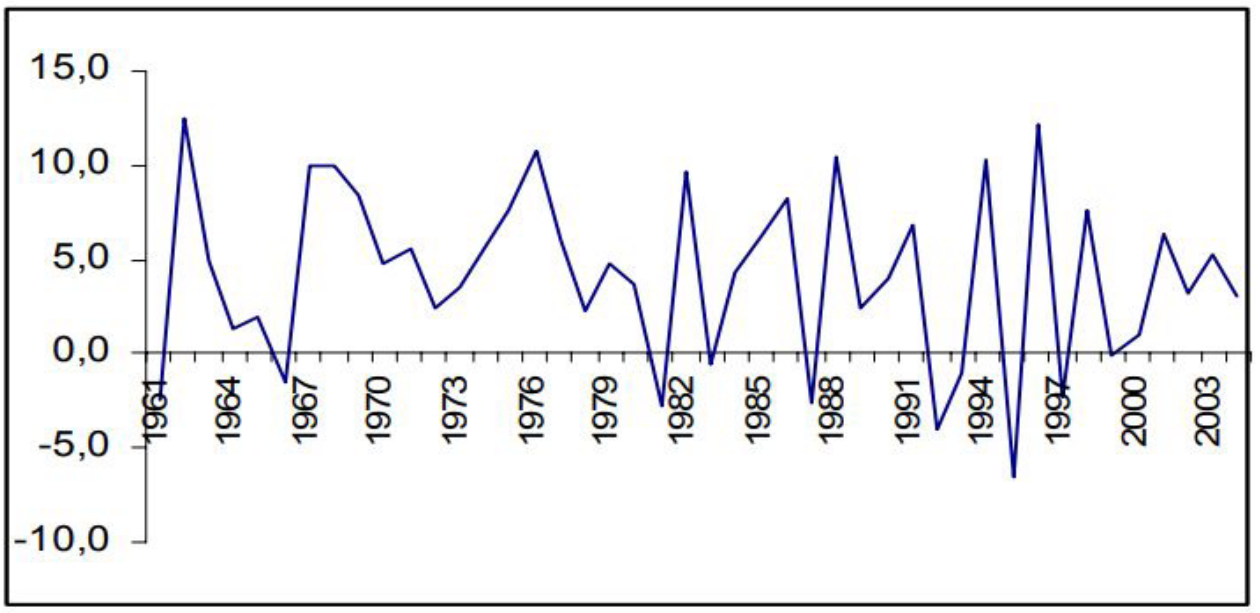

Source : Elaboré à partir des données de WDI (2004)

السنة	معدل النمو
2000	1,91
2001	7,32
2002	3,12
2003	5,96
2004	4,8
2005	3,29
2006	7,57
2007	3,53
2008	5,92
2009	4,24
2010	3,82
2011	5,25
2012	3,01
2013	4,54
2014	2,67
2015	4,54
2016	1,13
2017	4,09
2018	2,95

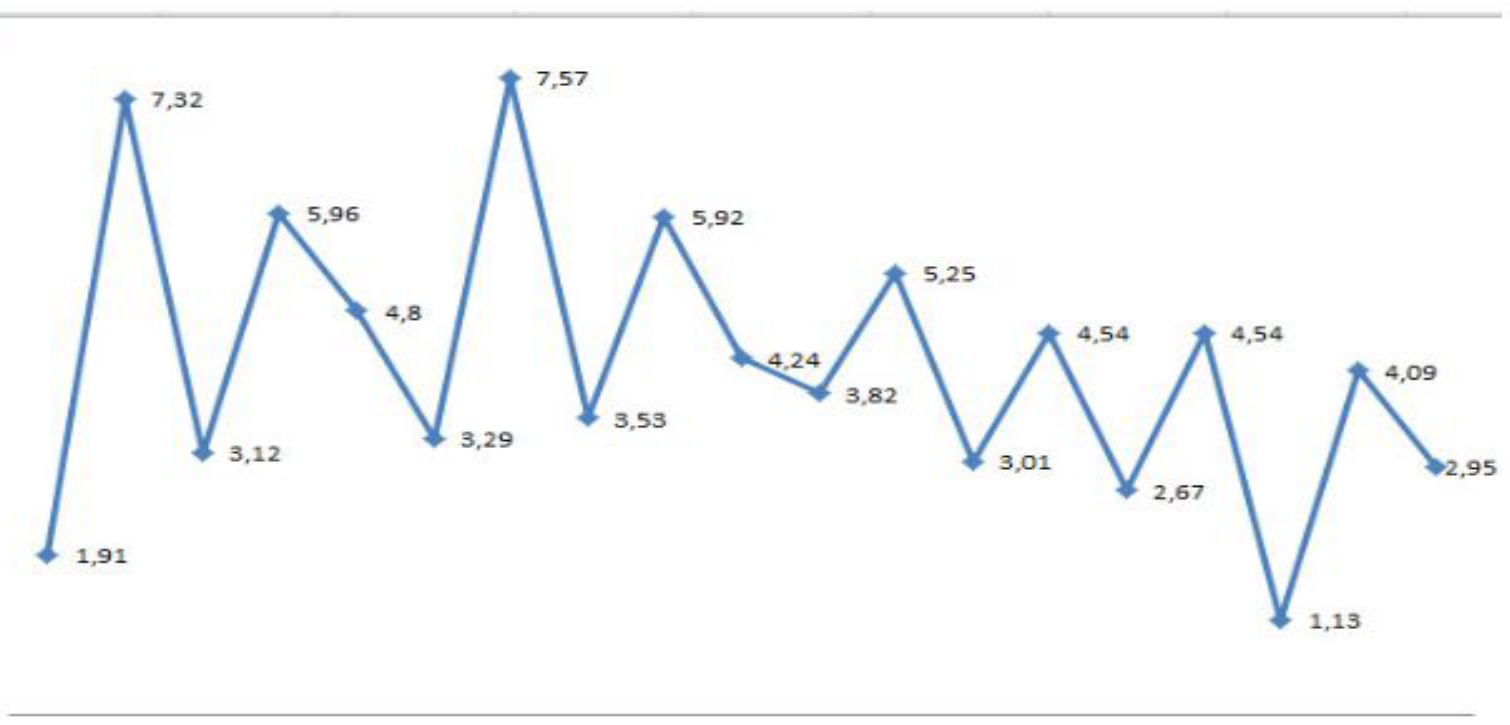

تواضع نسب النمو الاقتصادي والبدائل الممكنة

الحسن لعنايت

يعرف الاقتصاديون الأكاديميون المهيمنون "التنمية الاقتصادية" كمقياس لازدياد الثروة المنتجة خلال هذه السنة، مثلا، مقارنة مع السنة التي سبقتها، ولا يهمهم إن كان جزء من هذه الثروة بني على المديونية التي تتراكم من الجري وراء سراب التنمية.

بالنسبة للدولة المغربية فقوانين المالية تكون باستمرار متفائلة في تحقيق نسب نمو معينة، ولو متواضعة، وتعتمد في ذلك على دور الصادرات في محصول الناتج الداخلي الخام، وعلى "الاستثمار الأجنبي المباشر" لتنمية "الرأسمال الأساسي" وخلق فرص الشغل لتنشيط الاستهلاك. لكن الملاحظ (انظر الشكل 1)

عجز الميزان التجاري المغربي.... المصدر البنك الدولي

Perspective monde, date de consultation: 25/11/2022, source: Banque mondiale

ان العجز التجاري اصبح هيكليا، وتضاعف 5 مرات ما بين 1975 و 2019 .عندما يتم الإخفاق في تحقيق ما تم الالتزام به، تعطى تفسيرات ظرفية لوضع هيكلي، مثل: تدني أسعار الفوسفاط في الثمانينيات، الجفاف في التسعينيات، الازمة المالية وارتفاع أسعار المحروقات في العقد الأول من الالفية الثانية، كوفيد 19

والازمة الأوكرانية....إن نسبة النمو ظلت متواضعة إن لن نقل ضعيفة ، ولتحديد أسباب ذلك سنحاول ،بداية، أن نبسط للقارئ مفهوم "الناتج الداخلي الخام"، باعتماد الصيغة المسماة "الاستهلاك النهائي" للسلع والخدمات خلال السنة. ملاحظة أولى: لكي يتضح للدولة ان النمو في الانتاج الداخلي ناتج عن السلع والخدمات المنتجة او المستوردة وليس عن ارتفاع الأسعار يتم خصم نسبة التضخم الزائدة عن "عتبة التضخم" التي تضعها الدولة او الارتكاز على أسعار السلع والخدمات المعمول بها خلال السنة ما قبل، هكذا يتم الحديث عن الناتج الداخلي الخام "الحقيقي" . ملاحظة ثانية: نعطي مثالا لتفسير مفهوم "الاستهلاك النهائي" الذي ورد أعلاه. مثلا، اذا اشترى مستهلك عجلة كي يستعملها لسيارته الخاصة، في هذه الحالة تسمى استهلاك نهائي، لكن اذا اشتراها معمل للسيارات ليركبها للوحدات التي سيسوقها، هذه العجلة لا تحتسب في الاستهلاك النهائي لكون ثمنها سيظهر في سعر السيارة. بمعنى ان كل السلع التي تدخل في مسلسل الإنتاج من اجل التحويل الى سلع نهائية لا تحتسب في الاستهلاك النهائي. ملاحظة ثالثة: لإنتاج السلع وتقديم الخدمات لابد من مواد مساعدة كالمحروقات والكهرباء والماء.... هي كذلك لا تحتسب كلما دخلت في الإنتاج كما هو حال بالنسبة للعجلة التي تحدثنا عنها سابقا .ملاحظة رابعة: مفهوم "الرأسمال الأساسي" الخام ، كما عرفه كارل ماركس، يتشكل من : الالات ، الحواسيب، البرمجيات، الطرق، البنايات، المحلات، السكك الحديد، السدود، المدارس، المستشفيات، وحدات انتاج الطاقة وشبكات توزيعها، وسائل النقل للشركات... يحتسب منه في الناتج الداخلي للسنة ما اضيف على ما كان موجودا

في نهاية السنة قبلها. مصاريف الصيانة ومصاريف الاستنزاف عند الاستعمال التي يتطلبها الرأسمال الأساسي الموجود في اخر السنة ما قبل، وما اضيف عليه خلال السنة الجارية، هي كذلك لا تحتسب لكونها تدخل في ثمن السلع والخدمات المنتجة. مثلا، السيارات الخاصة تدخل في اطار الاستهلاك النهائي. حافلات نقل المسافرين التي تقدم "خدمة التنقل" تدخل في اطار الرأسمال الأساسي، كما هو شراء منزل للسكن الشخصي او لوضعه تحت تصرف وكالة عقارية. ملاحظة خامسة: يحتسب الاستهلاك النهائي لمدة سنة، لكن بعض المستهلكين يمكنهم ان يستهلكوا لمدة معينة فقط، العمال المهاجرين وغيرهم من الزوار، بمعنى ان مداخيل السياحة تدخل في الناتج الداخلي الخام. كما هو الحال بالنسبة للصادرات وللواردات.ملاحظة سادسة: الرأسمال الأساسي يمكن ان يساهم في تنميته رأسمال اجني، ما يسمى "الاستثمار الأجنبي المباشر" . هكذا يتحدد الناتج الداخلي الخام كمجموع: الاستهلاك النهائي + الرأسمال الأساسي الخام + الصادرات التي تخصم منها الواردات ويعبر عنه بالعملة الوطنية التي هي الدرهم.بما أن الدرهم "عملة داخلية" فقطوليس سلعة يمكن ان يتم تداوله في سوق العملات او يستعمل في التجارة الدولية، كما هوحال الدولار الأمريكي " كعملة سيادية عالمية" تعبر كل العملات، بما فيها الأورو، عن ذاتها من خلاله، فمن الضروري ان نميز في الناتج الداخلي الخام بين ما هو اصله بالدولار وما هو في الأصل بالدرهم. السياحة بالدولار كلما تقوت ازداد رصيد العملة السيادية، الميزان التجاري بالدولار، جزء من الرأسمال الأساسي بالدولار يخصم من الاستثمار الاجنبي المباشر، لكن يبقى تحويلأرباحه الى الخارج

وانسحاباته من الاقتصاد الوطني تصرفهي كذلك بالدولار من الخزينة، الدين الخارجي هو كذلك بالدولار. فإذا حصل عجز تجاري ضخم كما هو عليه الحال منذ 1975، وتقلصت مداخيل السياحة والرأسمال الأجنبي المباشر وازداد الاستثمار المغربي بالخارج، كلما وجدت الخزينة نفسها في ضائقة مالية بالدولار لتغطية العجز وأداء أقساط الفائدة للمديونية الخارجية . مثلا في سنة 2019 يقدر هذا العجز بما يفوق 30 مليار درهمالتي لا يمكن تغطيتها باللجوء الى الدين الداخلي لان قيمتها الحقيقية بالدولار. على هذا المستوى تظهر اهمية الإشكالية التي طرحناها سابقا. فالولايات المتحدة يترجم عجزها التجاري على شكل سلعة بقيت في الخارج كعملة سيادية تدر لها أرباحا في التبادل التجاري الدولي وفي معاملات الأسواق المالية وفي القروض للدول الدائنة، كما عبر عن ذلك مسؤول سابق في الخزينة الفيدرالية الامريكية "الدولار عملتنا ومشكلكم".... أما بالنسبة للمغرب الذي عملته ليست سلعة فالحل الوحيد المتبقي له لتحقيق التوازن هو الحصول على الدولار بواسطة بمزيد من المديونية الخارجية. الخطير في الامر أن ما يقارب 60 بالمائة من هذه المديونية مستمدة من الأسواق المالية، ما يجعلها تحت رحمة نسب الفوائد غير مستقرة من جراء تقارير الوكالات الامريكية للتنقيط وقرارات الخزينة الامريكية .هذه الدوامة استمرت منذ أواسط الستينيات ونتج عنها "التقويم الهيكلي" في 1983 . بعد بضع سنوات من ذلك التاريخ بدأت المديونية تتراكم والعجز التجاري يتعمق .هكذا يصبح ضبط العجز التجاري أساسيا في السياسات الاقتصادية بالنسبة للدول التي عملتها لا تشكل سلعة على المستوى الدولي. رفع نسبة، النمو بالمديونية، لا يتحقق بكم من مرة ذهبنا عند الخلاق بل بكم وفرنا من رصيد بالعملة من الميزان التجاري الخارجي. إن هذه الوضعية تفرض طرح البدائل الممكنة لتحقيق نمو اقتصادي أثر اجتماعي إيجابي، والتي يمكن أن نميز فيها بين ما هو جدري وما هو "إصلاحي". البديل الجدري ينطلق من تحليل التشكيلة الطبقية للمجتمع المغربي والذي يستفاد منه وجود تكتل طبقي حاكم يربط مصالحه بمصالح الامبريالية الغربية في موقع تابع. هذا ما يجعل هذا التكتل الذي نسميه المخزن يعتمد اقتصاد الريع المبني علىاستنزاف الخيرات الوطنية بما يقوض "الرأسمال الأساسي" المنتج للثروة الذي بدونه سيبقى العجر التجاري مستداما والمديونية تستفحل.أما على مستوى الإصلاحات، فنلاحظ أن نسبة المديونية الداخلية في ارتفاع مستمر الى ان وصلت نسبة 60 بالمائة من الدين العمومي ومجموعها 731 مليار درهم في 2022. بمعنى ان الرأسمال المالي الخاص المتراكم بفضل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة المبنية على الاستغلال البشع والاستيلاء على المؤسسات العمومية المالية والإنتاجية الفلاحية والصناعية،أصبح يفضل جني ما يسمى ب"القيمة المضافة المالية" بدل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية. هذا ما يجعل ثلث الرأسمال الأساسي يتشكل من الاستثمار في العقار الذي يمكن الرأسمال المالي من جني أرباح مضاعفة بفضل فوائد القروض التي تمنح ل"المنعشين العقاريين" الذين يعكسونها في اثمان الاستهلاك النهائي،بالإضافة الى الفوائد التي تستخلص من القروض التي تثقل كاهل المستهلكين عند شراء الدور السكنية. بما أن هذا الرأسمال المالي يتشكل من نسب معتبرة من الرأسمال الأجنبي فهو بدوره يصدر أرباحه بالدولار الأمريكي. عوض أن تلهث الدولة وراء "الاستثمار الاجنبي المباشر" وتفتح المجال للرأسمال المالي الداخلي من الاستثمار.

بالدولار في الخارج، يجب أن تعمل "الدولة الإصلاحية" على فرض استثمار قسط معين من هذه الأموال المتراكمة في الرأسمال الأساسي المنتج. اضف على ذلك الإصلاحات التي يتطلبها القطاع الفلاحي للرفع من المردودية خاصة في الفلاحة المعاشية بما ينمي القدرة الاستهلاكية للبادية المغربية للمنتوج الصناعي الوطني بما يساعده على تنمية ذاته كي يكون قادرا على مواجهة منافسة السلع الأجنبية في السوق الداخلية والخارجية.

لبنان في قلب عاصفة المشروع التدميري الصهيو-أميريكي

عبدالواحد ناجم

أخفق مجلس النواب اللبناني، يوم الخميس 8 دجنبر الجاري، للمرة التاسعة في انتخاب رئيس جديد للبلاد التي تعيش فراغاً دستورياً عقب شغور المنصب في مطلع نوفمبر الماضي إثر انتهاء ولاية ميشيل عون، ويعزى ذلك للانقسامات "السياسية" العميقة وتفاقم الانهيار الاقتصادي الذي تعانيه البلاد، والجلسة المقبلة حدد لها يوم الخميس الموالي (بعد أسبوع)، بعد عملية التصويت، ولكون أكبر عدد أصوات تحصل عليها ميشال معوض: 39 صوت، مما اضطر رئيس المجلس نبيه بري إلى رفع الجلسة بعد عدم حصول أي مرشح على الأغلبية المطلوبة.

يجري كل هذا في ضل حكومة تصريف أعمال، لأنه في 30 أكتوبر الماضي، وقع الرئيس، المنتهية ولايته، ميشال عون مرسوم قبول استقالة حكومة تصريف الأعمال برئاسة نجيب ميقاتي، وذلك قبيل مغادرته قصر الرئاسة في بعبدا للمرة الأخيرة، وهو المرسوم الذي وصفه ميقاتي بغير الدستوري، ومعاناة لبنان من أزمات مالية واقتصادية خانقة، زاد حدتها ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمحروقات والمواد الطبية والسلع الأساسية والوقود والكهرباء، وانهيار سعر صرف الليرة اللبنانية إلى مستويات غير مسبوقة.

وقد شكلت الأزمة الحالية التي يعيشها لبنان ذروة أزمات النظام السياسي المتعاقبة من حيث هي أزمة مركبة وشاملة، في سقوط "نظام الطائف"، وحالة الفراغ وخطر الفوضى، والانهيار الشامل لمعظم وظائف الدولة ومؤسساتها الدستورية والادارية ونظامها الاقتصادي والمالي والنقدي، وتردي معظم الخدمات العامة للدولة من كهرباء ومياه ونقل وصحة وتعليم وتطهير...

وهي كذلك بما أحدثته من تحوّلات عميقة على مستوى البنية الاجتماعية، من جهة الأوضاع الكارثية التي طرأت على الطبقة العاملة والأجراء وتهاوي الطبقة الوسطى وشرائح اجتماعية واسعة ممن نهبت عصابات المصارف ودائعهم الصغيرة وأموال صناديقهم في الضمان الاجتماعي ونقابات المهن الحرة، حيث أصبح حوالي 80% من الشعب اللبناني يعاني الفقر والبطالة ويُدفع دفعا نحو الهجرة.

والخطورة تكمن أيضا في تزامنها وارتباطها مع ما يماثلها من أزمات على صعيد المنطقة حيث تعاني شعوبها من استغلال وافقار وحرمان على يد حكام أنظمة القمع والتطبيع والتبعية، وكلاء الامبريالية المنفذين لمخططات هيمنتها في مشروع الشرق الأوسط الجديد الهادف لتصفية القضية الفلسطينية بمخطات تقسيم دول المنطقة الى دويلات وفدراليات متصارعة ومنتناحرة خاضعة ومطبعة، منذ اتفاقية سايكس بيكو وما تلاها، بما يفسح المجال امام قوى الهيمنة للتوسّع فكانت المنطقة العربية أولى ساحاتها المستهدفة في فلسطين ولبنان وسوريا والعراق وليبيا واليمن...

ففي مثل هذه الظروف ومع هذا الصراع المفتوح لا يبدو خروج لبنان من أزمته الراهنة منظورا في المدى القريب، لا على مستوى انتاج التسوية الطائفية بين أطراف السلطة (من شاكلة الحوار الذي يجعو له نبيه بري)، ولا على مستوى سد الفراغ الرئاسي وتشكيل الحكومة، نتيجة عدم وجود "توافق" اقليمي ودولي حتى الآن، وعدم تبلور اكثرية نيابية قادرة على انتخاب رئيس للجمهورية.

على هذا الواقع، تتوالى الأحداث والمؤشرات التي تنذر بالاندفاع نحو الفوضى على وقع الشحن الطائفي المؤدي الى صدامات أمنية... حيث أن "الزعامات الطائفية" تتحرك وفق مصالحها والتزاماتها بأجندات أوصيائها في الخارج. وعلى هذا النحو، وللمزيد من شد العصب المذهبي ينضم اليهم البطريرك الماروني بشارة الراعي مطالبا بمؤتمر دولي لحل الأزمة، لياتي رد رئيس "المجلس الاسلامي الشبعي الأعلى" الشيخ أحمد قبلان مذكرا بالمجلس النيابي ممرا اجباريا ومكانا بديلا عن الخارج. لأن القيّمين على المؤسسات الدينية هم جزء لا يتجزأ من المنظومة الحاكمة وفسادها ورهاناتها الخارجية المدمّرة

التي أوصلت البلد الى الانهيار، وهم جزء من المشكلة، وليسوا جزء من الحل والأنقاذ، في نظر القوى التقدمية المناهضة للنظام الطائفي وفي مقدمتهم الحزب الشيوعي.

ناهيك عن مشروع أصحاب البيان الثلاثي الاميركي – الفرنسي – السعودي الداعي الى تنفيذ القرارات الدولية 1701 (وقف اطلاق النار) و1680 (ترسيم الحدود مع سوريا) و2650 (توسيع صلاحيات اليونيفل) و1559 (سحب سلاح المقاومة)، والتمسك باتفاق الطائف، وتنفيذ اجراءات صندوق النقد الدولي تحت مسمى "الإصلاحات"، لتجري تسمية رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة مقابل الخضوع والاستسلام.

وعلى هذا الأساس، وبهدف تنفيذ هذه الأجندة، تحرّك السفير السعودي في جولاته ليستنهض "همم العشائر"، محققا تأمين الثلث المعطّل لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية، ومعطلا "عشاء السفارة السويسرية" ليقيم بديله منتدى الحوار في قصر اليونسكو بمناسبة مرور 33 عاما على اتفاق الطائف (متناسيا "استقالة" رئيس الحكومة الحريري من الرياض، تحت تهديد أبو منشار)، مطالبا بتطبيقه مستقويا بموقف ماكرون المتخلي عن اجراء عقد اجتماعي جديد بين اللبنانيين والذي سبق أن أعلنه بعد انفجار مرفأ بيروت.

حيال كل هذه المشاريع المطروحة، أعلن الحزب الشيوعي: "ان المشروع الحقيقي و الفعلي هو ما يجري تطبيقه على أرض الواقع، حيث يقوم زعماء الطوائف بتثبيت ركائز دويلاتهم المذهبية في مناطق هيمنتهم، التي بها يفرضون جدول أعمال خلافاتهم وصراعاتهم المذهبية وتسوياتهم في آن، وهم بذلك ينفذون بأيديهم المشروع الاميركي الهادف الى تقسيم دول المنطقة الى دويلات وفدراليات مذهبية وأتنية متصادمة في ما بينها، ليبقى الكيان الصهيوني مهيمنا في المنطقة..."

وقد سبق للحزب ذاته وسائر قوى التغيير الديمقراطي ان حذّروا من سياسات ما سموه بالتحالف السلطوي – المالي التي أوصلت البلاد الى ما وصلت اليه من انهيار. ورفعوا الصوت عاليا بوجه هذا التحالف. لانهم لا يرون بديلا عن مقاومة الاحتلال والعدوان الصهيوني وإتمام التحرير ومواجهة الهيمنة الأميركية ووكلائها المحليين ومعهم كل المتمسكين بالنظام السياسي الطائفي في الداخل. مع المحاسبة على تم ارتكاباته من جرائم بحق الشعب اللبناني بفئاته الشعبية المسحوقة (افقارا وبطالة وجوعا وتهجيرا...) على يد هذه التحالفات التي فرّطت وتفرط في كل التضحيات الجسيمة التي قدّمها الشعب اللبناني الذي دفع أبنائه أثمانا باهظة منذ اتفاق الطائف وقبل حصوله (اغتيالا وابعادا واستهدافا سياسيا ونقابيا). وقاوموا العدوان الصهيوني في الجنوب وحرب يوليو...، كما أسهموا وقادوا حراك اسقاط النظام الطائفي وهيئة التنسيق النقابية وحراك الحفاظ على البيئة وسائر التحركات النقابية والنسائية والطلابية وخاضوا المعارك الانتخابية النيابية والبلدية والنقابية ضد هذا التحالف السلطوي ورعاته والتي أثمرت بتراكمها انتفاضة 17 شتنبر، الانتفاضة الوطنية والشعبية التي نزل فيها اللبنانيون في كل المناطق لاسقاط النظام السياسي الطائفي وحماته (تحالف أحزاب السلطة وحيتان المال) الذين تتهرّبوا من المحاسبة والتحقيق في الجريمة النكراء في انفجار مرفأ بيروت وغيرها من الكوارث والفضائح...

هذا التحالف السلطوي – المالي، وبعد كل ما جرى، يريد أخذ اللبنانيين مجددا الى دوامة الحروب الطائفية المستمرة من خلال مختلف المشاريع التي يطرحها وينفذها على أرض الواقع والتي تبقيهم رهينة نظام الرعايا للطوائف والدويلات المتحاربة بدلا من الخروج الى رحاب دولة وطنية علمانية، دولة مواطنة وعدالة اجتماعية.

لذلك عمل الشيوعي وحلفائه على رفض كل الصيغ الطائفية ودعا إلى "الانطلاق بقوة مستمدة من روح انتفاضة 17 شتنبر في أوسع حملة سياسية وشعبية تحت شعار: لا لتكرار التسويات الطائفية، نعم للدولة الوطنية العلمانية الديمقراطية. لا لدولة الريع والافقار والتهجير، نعم لدولة الأقتصاد المنتج والعدالة الاجتماعية. نعم لرئيس للجمهورية يجسد هذا المشروع السياسي البديل، مع كل ما يتطلب ذلك من اجراءات وقوانين للمرحلة الانتقالية الانقاذية، وفي مقدمها: اقرار قانون إنتخابي خارج القيد الطائفي وتطبيق النسبية في الدائرة الواحدة أو الدوائر الموسّعة؛ قانون نسبي للحكم البلدي يحدّ من إستمرار حصر معظم الموارد والثروات في قبضة الحكم المركزي؛ قانون مدني موحّد للأحوال الشخصية، قانون لالغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة، قوانين وطنية للأحزاب والنقابات والجمعيات ولمفهوم الإقامة والجنسية؛ وتشريعات تكفل حماية الحريات العامة وتطويرها، وإعادة توزيع الثروة عبر تأمين حقوق المواطنين في الأجر الإجتماعي بما يعني: تصحيح الرواتب والاجور وتأمين التغطية الصحية الشاملة والتعليم الرسمي النوعي والمجاني وتأمين الكهرباء والمياه وحق العمل والسكن والنقل العام؛ والقضاء المستقل. واسترجاع الاموال والاملاك العامة المنهوبة والودائع لصغار المودعين واموال صناديق التقاعد وتعويضات العمال في الصندوق الوطني الاجتماعي."

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي يحيي ذكرى الشهيدة سعيدة المنبهي بمدينة مكناس

أحيى القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي ذكرى استشهاد الشهيدة سعيدة المنبهي وباقي شهيدات وشهداء الشعب المغربي بمدينة مكناس يوم 8 دجنبر 2022، وللمكان رمزيته كما للشهيدة مكانتها في قلوب رفيقاتها ورفاقها في النهج الديمقراطي العمالي. فالشهيدة سعيدة هي مناضلة منظمة إلى الأمام التي قضت بعد إضراب بطولي عن الطعام دام 36 يوما، في سجون الخزي والعار، وهي أول شهيدة عربية

ترتقي في إضراب عن الطعام من أجل النضال الثوري. لقد أبت مناضلات ومناضلو النهج الديمقراطي العمالي إلا أن يخلدوا هذه السنة ذكرى استشهاد المناضلة سعيدة المنبهي وباقي شهيدات وشهداء الشعب المغربي بطريقة تتماشى ومخرجات المؤتمر الوطني الخامس لحزبنا المرتبطة بالإعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين؛ فكان العزم على التوجه يوم الخميس 8 دجنبر 2022 إلى مدينة مكناس المدينة العمالية بامتياز، لتجسيد فكرة الالتحام بالطبقة العاملة. كان اللقاء عرسا نضاليا بدأ بوقفة أمام شركة سيكوم سيكوميك لتجديد التضامن اللامشروط مع ضحايا الافتراس الرأسمالي في نضالهم ضد التسريح وإغلاق المعمل، ضحايا الفصل 16 من مدونة الشغل، عاملات وعمال الشركة المعتصمين منذ ما يزيد عن سنة للمطالبة بحقوقهم وبمستحقاتهم المالية، رفعت فيها شعارات ضد الأوضاع التي يعيشها العاملات والعمال بسيكوم سيكوميك ، تناولت فيها منسقة القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي الرفيقة عتيقة الظعيف الكلمة وأكدت على مساندة المقهورين والمقهورات من عمال وكادحين في مواقع الإنتاج وفي حراكاتهم الاحتجاجية وعلى مواصلة النضال إلى جانب الطبقة العاملة وفضح كل الانتهاكات وكل أنواع الاستغلال التي تتعرض له. كما تم الاستماع إلى الرفيق حسن الحسيني الكاتب المحلي لقطاع سيكوم سيكوميك بمكناس المنضوي تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الذي شكر النهج الديمقراطي العمالي على تضامنه مع العاملات والعمال بهذه الوقفة، وقدم عرضا موجزا عن تطورات ملف عاملات وعمال سيكوم سيكوميك مكناس. بعدها كان الانتقال إلى معمل لوسيان لمؤازرة العاملات والعمال ضحايا الباطرونا وتجسيد التضامن العمالي بين كل مكونات الطبقة العاملة.

وفي المساء تم إحياء ذكرى الشهيدة سعيدة المنبهي بنشاط إشعاعي بمقر حزب اليسار الاشتراكي الموحد بمدينة مكناس تخللته كلمات وشهادات في حق الشهيدة ،وكان أيضا فرصة للتواصل مع العاملات والعمال. في البداية تقدم الرفيق محمد الزركوني بكلمة الفرع المحلي للنهج الديمقراطي بمكناس تضمنت التعريف بالشهيدة سعيدة المنبهي وشهادة في حقها نقتطف منها ما يلي:" سعيدة أنت النبراس، أنت من أبت الخضوع، بيديك زناد الكلمات الثورية، من أجل أن تحيا أمهات مضطهدات حياة سعيدة يا سعيدة ... استشهدت سعيدة في سجون النظام، وسطرت طريق الثورة والثوار بدمائها، فكانت ذكراها عبرا، تذكرنا بأن هناك من ضحى بحياته من أجل أن تحيا الثورة .... سعيدة التي قالت: أن الحركة ليست ذكورية، إنما هي وحدة متكاملة بين الرجل والمرأة لبناء الطريق الثوري" بعد ذلك ألقت الرفيقة لطيفة

> نقول أن سعيدة لم تمت وأن أملها في شمس مشرقة سيتحقق، وأننا على النهج الصحيح، فتحية إكبار وإجلال لروحها وروح كل شهيدات وشهداء الشعب المغربي"

بوجيدة كلمة القطاع النسائي محليا، عرضت فيها ظروف استشهاد الشهيدة سعيدة المنبهي وحيثيات تخليد الذكرى في مدينة مكناس ورمزيته، وذكرت بعضا من معاناة عاملات وعمال سيكوم المعتصمين/ات امام باب الشركة منذ أزيد من سنة، جاء في كلمتها:"سيرا على درب نضال الشهيدة من أجل غد أفضل، ومن أجل الحق في العيش الكريم ومن أجل الحق في العمل، وضد المادة 19 من مدونة الشغل المشؤومة التي يستغلها أرباب العمل من أجل تسريح العمال والعاملات ضاربين بعرض الحائط كل سنوات العمل التي قضوها ، نحن هنا اليوم ...لتخليد الذكرى و لنقول للشهيدة أننا نمشي على خطاك فأنت النبراس وأنت البوصلة." وآخر كلمة كانت هي كلمة القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي ألقتها منسقة القطاع عتيقة الطعيف مما جاء فيها:" الشهيدة سعيدة المنبهي قضت في زنازن النظام يوم 11 دجنبر بعد إضراب عن الطعام دام 34 يوما إلى جانب رفيقاتها ورفاقها في الحركة الماركسية اللينينية، شابة في عمرالزهور (25 سنة) أدت ضريبة قناعتها بضرورة تأسيس حزب يدافع عن العاملات والعمال والكادحين لرفع الظلم والاستبداد عنهم، ونحن اليوم نتواجد معكم/كن لنستحضر جميعا روحها ولنرفع حناجرنا ونسمع للعالم صوتنا ، لنقول أن سعيدة لم تمت وأن أملها في شمس مشرقة سيتحقق، وأننا على النهج الصحيح، فتحية إكبار وإجلال لروحها وروح كل شهيدات وشهداء الشعب المغربي". بعد ذلك استمع الحاضرات والحاضرين لشهادات عاملات من سيكوم سيكوميك للتعريف بقضيتهن وبعض المعاناة التي يعيشونها منذ إغلاق الشركة والنصب والاحتيال عليهم واعتصامهم منذ أكثر من سنة.

آخر محطة في هذا العرس النضالي كانت عرض شريط وثائقي تضمن شهادتين حول الشهيدة سعيدة المنبهي الأولى من طرف أخت الشهيدة سعيدة، الرفيقة خديجة المنبهي والثانية من طرف الرفيق أحمد أيت بناصر معتقل سياسي سابق ومسؤول في منظمة إلى الأمام وكاتب فرع الدار البيضاء الجنوبية للنهج الديمقراطي العمالي حاليا، والشهادة الثالثة في حق الشهيدة نجية أدايا "زهرة الثلج " مناضلة الجمعية المغربية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب التي استشهدت وهي تشارك في إحياء ذكرى الشهيدة سعيدة المنبهي في 11 دجنبر 2000 بالرباط. قدم الشهادة الرفيق عمر بعزيز مسؤول سابق في الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب ونائب الأمين العام للنهج الديمقراطي العمالي حاليا. وآخر شهادة كانت في حق الشهيدة زبيدة خليفة، شهيدة القضية الفلسطينية التي استشهدت بعد مشاركتها في تظاهرة بجامعة محمد بن عبد الله بفاس يوم 20 يناير 1988، قدمها الرفيق على بلمزيان الذي كان آنذاك الناطق الرسمي باسم فصيل الطلبة القاعديين بفاس وحاليا عضو اللجنة المركزية للنهج الديمقراطي العمالي. واختتم الشريط الوثائقي بأغنية "طريقنا أنت تدري" كلمات الشاعر البحريني عبد المجيد حسن مرهون. واستمع الحاضرات والحاضرون إلى شهادة حية قدمها الرفيق علي فقير عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي وأحد مؤسسي منظمة إلى الأمام حول الشهيدة سعيدة المنبهي وحول تجربة الاعتقال السياسي في المغرب، والذي جدد تضامنه المطلق مع عاملات وعمال سيكوم سيكوميك ولوسيان. واختتم النشاط بشعارات حول النضال الوحدوي العمالي.

تقرير : الرفيقة حياة

الوضع الاقتصادي بالمغرب بين الازمة وتداعياتها على الشباب

يوسف احا

من المؤكد ان نمو الاقتصاد المغربي هذا العام منذ بدايته يتجه نحوى التراجع مقارنة مع ماسبق، جراء الجفاف وهو الأسوأ منذ سنوات وتداعيات كرونا مما سيرخي بهدا على السياسات الاقتصادية المعتمدة والبارزة من خلال قانون المالية المجحف لسنة 2023 ،اضافة إلى تداعيات الحرب الأوكرانيا الروسية.

وان كان للمغرب أمل في تحقيق نمو يعادل 3.2% هذا العام(تصريح رئيس الحكومة امام البرلمان) ، فهدا لايمكن طبعا تحقيقه نضرا ان السياسات الاقتصادية المنهجة لا ولن تجاوب على الواقع الحالي المرتبطة اساسا بالظروف الخارجية المفاجئة (تعميق الهيمنة الرأسمالية العالمية في مصير الاقتصاد الوطني....)والتحولات المناخية الغير المستقرة.فالحال وبعيدا عن البهرجة الاعلامية والتكهنات الماضوية يؤكد ان تقديرات النمو تتراوح بين 1.5% و1.7% حسب حكومة المخزن بداتها(معدلات رسمية) من جهة، ومن جهة اخرى هدا سينفيه صندوق النقد الدولي وسيؤكد ان نسبة النمو بالمغرب لاتتجاوز 1.1٪.

وهدا سيكون له تأثير مباشر على التشغيل وعلى مستوى القدرة الشرائية للمواطنين(لنا عودة للتفاصيل)،هذا في حد ذاته مؤشر على أن اقتصاد المغرب يتميز بالهشاشة.

اد سبق وتحدثنا عن تداعيات الجفاف، و الاثار الجانبية للحرب في اوكرانيا على النمو الاقتصادي أيضا المتملة في ارتفاع أسعار الطاقة وبعض المنتجات المستوردة ،فإن منطق المضاربات وخانة هوامش أرباح كبيرة وبشكل جنوني للشركات العاملة في مجال توزيع الوقود يجعل من العجلة الاقتصادية تضرب في مصالح الفئات الفقيرة لصالح السماسرة واللوبيات بدون محاسبة ولا رقابة،مما سينعكس سلبا عن قوت المواطنين والمواطنات خاصة في صفوف الشباب والشابات.

بالعودة للاشهر الاولى من سنة 2022بلغ معدل التضخم جراء تداعيات الأزمة 4.1% خلال نهاية شهر أبريل،ليرتفع معدل التضخم 2.7% مع مطلع شهر غشت وهدا الارتفاع الاول من نوعه بالمغرب لتصل حجم الازمة الاقتصادية بالبلاد لدروتها ما يعطي استمرار ارتفاع الأسعار في كل المواد والمنتجات الاستهلاكية خلال هذا العام بمعدل تفوق المتوسط المسجلة خلال السنوات السابقة.

وبالتالي فتزايد نسبة التضخم يوما بعد يوم ومايقابله من نمو اقتصادي ضعيف سنحصل وبدون شك على ضعف القدرة الشرائية والمس بها عند كل الفئات الاجتماعية سواء الفقيرة اوالمتوسطة.

ان المغرب بحكم موقعه الجغرافي يضعه من ضمن البلدان التي تتمتع التروات والخيرات الهائلة والتي تعرضت للسطو من المتحكمين المحليين في الحياة العامة بالبلاد وتبعيتهم للرأسمالية العالمية ومؤسستها التي ترسم لهم السياسات المعتمدة في جميع المجالات اولهم المتعلق بالاقتصاد والمرتكز اساسا على خاصيتين بارزتين اولهما :

* ان الاقتصاد المغربي يعتمد بشكل كبير على أداء القطاع الفلاحي (12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و30 في المائة من تشغيل السكان) وهدا مايزيد من تفاقم الازمة لاعتبارين اساسيين: ان الاقتصاد سيبقى رهين المناخ وتوافر المياه خصوصا خلال هده السنة التي كان عنوانها العريض "ندرة المياه"في غياب اي سياسة وطنية لمحاربة الجفاف وندرة المياه.

ارتباط الشق الأكبر من العلاقات الاقتصادية للمغرب والميزان التجاري مع الدول الرأسمالية الاستعمارية وستتعمق مستقبلا مع الكيان الصهيوني الغاشم وهدا ماسيبقى مرفوض طبعا من الشعب المغربي وقواه الوطنية.

في الاقتصادات متل الاقتصاد المغربي المبني في الداخل عن الريع والاحتكار وفي الخارج تتعمق كل اشكار التبعية والهيمنة الاستعمارية هدا سيعطينا بناءا عن التحليل الماركسي (الاقتصاد السياسي) تفاوتات اجتماعية وطبقية وحتى المجالية بين المدن والبوادي والهوامش، من هنا سنسجل ان معدل الفقر سيصل لمستويات

مرتفعة مصحوبا بتصاعد البطالة والهشاشة ستنخر اجساد الشباب والشابات وحتى الاجيال القادمة.

ان التحولات الاقتصادية بالمغرب دوما تخضع لاجندات الرأسمالية فب غياب اقتصاد وطني يعتمد على الامكانات والتروات المحلية وهدا يتم تصريفه من خلال قانونين المالية السنوية المتعاقبة والتي تزداد سوءا بعد كل سنة كخيار لاقتصاد تبعي تاريخيا لرهن مستقبل الشعب المغربي بيد الربح السريع الرأسمالية وخدمة للمصالح العليا لوكلائها بالمغرب.

فقانون المالية لسنة 2023 يعد من القوانين المجحفة حتى على الطبقات المتوسطة (محاميين،اطباء،محاسبين ،مهندسين...) بسن اجراءات ضريبية تمس هده الفئة ناهيك عن السير قدما نحوى تحطيم اخر قلاع للوظيفة العمومية وخلق جيوش ضخمة من المعطلات والمعطلين ومايترتب عن دلك من غضب شعبي لمواجهة ما يحاك ضد الشعب المغربي في السر والعلن.

تداعيات ازمة النمو الاقتصادي على الشباب:

عموما يبقى الشباب هو اكبر مستهدف لازمة الاقتصادية التي تمس جميع البلدان الرأسمالية والتبعية على حد السواء،وبالمغرب يمتل الشباب النسبة الاكبر مقارنة بالعدد الاجمالي ليجد نفسه-الشباب- ضحية السياسات المنهجة في مجالات متعددة اهمها التشغيل والتعليم لانهم اكتر ضمان للعيش الكريم والاستقرار الوجداني للشباب بالمغرب.

فدائما الدولة المخزنية تتسابق لشراء السلم الاجتماعي وتعمل على مبادرات -تهم قضايا الشباب -لدر الرماد عن الأعين بدون استراتيجية محكمة تجاوب عن الازمة بعمق وانما هي لتصريفها كما تعمل عليه الرأسمالية لتجاوز ازماتها.

بالنسبة لمجال التشغيل من اكتر القطاعات الحيوية ادا سيحتل الرتبة الاولى في استهدافه بناءا عن التوازنات الاقتصادية والاجوبة الموجودة لدى الدولة المخزنية المتملة في الهروب الى وجهة مجهولة بمستقبل الشباب وهدا ،تم يليه التعليم والتسريع في جعله تحت ارادة ارباح البورجوازية ليدخل ضمن طاحونة الخوصصة ليصبح في خدمة السوق.

كما تم دكره سابقا فالشباب فئة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة يمتلوت نحو 30 في المئة من سكان المغرب(اخر احصاء لسكان)، وحوالي44 في المئة من المواطنين ممّن لهم الحق في العمل. و هذا الوضع الديمغرافي فهو فرصة وتحّدي في نفس الوقت ،اعتبارا ان الشباب رصيداً مهماً من رأس المال البشري يمكن أن يساهم في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي عبر الزيادة في الإنتاجية والابتكار وختر الطلب والاستهلاك ،لكن الحقيقة مرة اكتر من دلك من خلال مستويات إقصاء الشباب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية،فمظاهر الإقصاء الذي يعانيه الشباب في مؤشرات يمكن إيجازها في :

الارتفاع المستمر لمعدّلات بطالة الشباب في وتبلغ في المتوسط البطالة عند الشابات اكتر منها عند الشباب الذكور،ونفس الحال بالنسبة للتعلم في صفوف الشباب أصبح في تزايد بدون مردودية إن لم نقل هيمنة الهذر المدرسي في صفوفهم خلال السنوات الأخيرة،لدا يجدون الشباب نفسه إما عاطلين من العمل وإما يوجدون من ضمن الفئات غير النشيطة اقتصادياً.

بنت عمي الخدامة

ع.ا

لالة خديجة همة وشان وقضية.
قرات وهي دريرية في الجامع والمدرسة والكلية.

وملي عيات لميمة.ديك الشمعة لمضوية.
رحلات زينة لمات بين ليلة من لفجر حتى لعشوية.
وفلكانزة ملي يتخلصو يشطحو ويجمعو على وسروية.
وشحال خلات من لعابن وزرابي مطوية.
خدمات خديجة فلوزين.
الصينية.
داك الباطرون شبع مع شي رهوط شلاهبية.
وحرو العيشة فدوك الخدمات على هاذ القسمية.
وتافقو العديان على ديك الديخية.
وتواعدو لخوتات على الاعتصام بالصفا والنية.
والنقابي مسمار الميدة باع خواتاتو برطاوة فنية.
وملي رجعت للدار كبرات ولاد خوها وختها لالة هنية.
تعلمات لخياطة ولات تفنن فالرندة والسبنية.
بنت عمي بزينك بصبر .كون سلفتيني منو شوية.

سألت القلم

سألت القلم لمَ لم تعد تجالسني..؟
لماذا تغرق في حبرك وأغرق في حزني؟
لمَ الفرقة تعزلك، ومنك تجردني؟
ألم يعد الواقع يبكيك أو يبكيني ؟
أرضيت بأن تحيا حياتك من دوني؟
أ تنسيك كثرة مدادك جنوني؟
ورغبتي في البوح بين الحين والحين؟
وتخليص النفس من آهات حنيني ؛
أ جاهل أنت سر تمردي وعصياني؟
أ حبرك يسقط فوق الورق أم ماء عيوني؟
لطالما كنتُ الدواة وأنت معيني ؟
يحرقني التفكير ومدادك ينجيني ؟
تنام الآنام وصريرك وحده يؤنسني..
فلمَ البعد أضحى بينك وبيني؟
أتراه ينزِلُ حبرك عطفا حين تسمعني؟
أتراه تكتُبُ حرفا أُبصرُه فيسعدني ؟

الثقافة والتغيير

"العربيّ"والمشاريع

نورالدين موعابيد

لا أجانب الرجاحة، ولا أتجرى إن قلت بملء شدقيّ،وخططت بأناملي،إن العقل "العربيّ" موسوم بالإرجاء والتأجيل،فلربما ساق من المشاريع المغرية ما يخطئه العد؛ إذ لا يكاد يفوته حتى ما تقذى به العين،إلا أنه-وهذا مؤسف،مخجل في آن- غالبا ما يقضي نحبه وقد ظلت مشاريعه تلك موجودا(ة)بالقوة عزّ عليه(ها) أن يتحول/تتحول إلى موجود(ة)بالفعل.وأقدر حضورَ عوائق و عراقيل تحبط"الفعل الإبداعيّ"،و تعطّل آلياته

ولدرء الفضفاضية والانسياح حسبيَ ملامسة بعض المثبطات ،وهي:

1 - تغييب المدخل السياسيّ،الديمقراطيّ،الذي يشل الحرية،أحد مداميك الديمقراطية الحقيقية،غيرالمفترَى عليها،أليست الحرية هي أساس الإبداع ،كما ردد عميد الأدب العربيّ؟!.ومن مترتبات السلطة السائدة(التسلط السائد) أن الفكر التقدميّ يتأرجح بين ثلاث نهايات:التدجين،أوالمصادرة،أو مواصلة النضال باحتشام أنيق، واختزال رقيق،لا يسمنان

ولا يغنيان من جوع،هو ما أدعوه وصاية السلطة على الإبداع.

2 - نكوص المواجهة، و تراجع المقاومة الممانعة،لصالح الانبطاح، والاعتقاد الرصين بدل الانتقاد،بالإضافة إلى الاستعجال والنفَس القصير.والظاهر أن الخوف لم يعد سويّا، و إنما غدا رهابا ينبجس هنا و هناك،فيشيب المشروع البؤرة و هو بعد فتى،فيُرى النورُ في قضيبه الرطيب،نحو ما قال الشاعرُ ابنُ الروميّ.والأنكى أن يستقيل من الصراع، و يشيعَ السوداوية،متنكرا لمبادئه و شعاراته التي كثيرا ما أذكت فيه جذوة مستعرة..

3 - موقف الجهات "الوصية"،السالب،من أي فكر يختلف وَفكرَ الأجهزة الرسمية،ومن ثمة تعبئتها كلّ ما أوتيت من ميسّرات الإقبار علنية كانت ،أو سرية،سعْيا إلى التحنيط والتنميط المُجْهزَيْن على رغبة الإنسان ،المحمومة،في الارتقاء،بل إن الجهات المذكورة تختلق أدوات الافتئات،ووسائل التجريم والتخوين،وهي أولا وأخيرا حليفة نظرية المؤامرة.وإذا كانت تدعم "التفاهة" بسخاء،فإنها تحجم عن ذلك حين يتعلق الأمر بالمشاريع المجتمعية التي تخدم عموم الكادحين.

4 - تضخيم المساطر الإدارية وتعقيد اقتضاءاتها بافتعال مختلف الشروط ،شروط "الصحة او القبول،وشروط"الوجوب"،إن أنا استعرت المعجم الدينيّ،و ما ذلك في حقيقته سوى تسويف ممنهج، ومماطلة مقصود إليها وَفق إملاءات بعض تجليات البيروقراطية؛الفساد الإداريّ،وليد الفساد العامّ،حفيد الاستبداد..وهذه إحدى استراتيجيات الأنظمة المتخلفة،الموغلة في الرجعية و اليمينية،المقوتتيْن من قِبَل دعاة التغيير الجذريّ.

5 - جنون العظمة،أو"البارانويا"؛إن التشرنق حول الذات،مهما كانت تمتلك من كفايات،ممّا يجعل الإنجاز(الأداء) شروى نقير،لاسيما بعد إفراغ مفاهيم معينة من دلالاتها،نظير:(الكاريزما، الزعامة،الاكتفاء،الاستقلالية..)، وهكذا يتبدد الوعيُ و اللاوعيُ الجمعيّان، و تتبخر رؤى روح الفريق ،الفريق المفروض أن يكون الفانوس الذي يضيئ عتمات الباحث المتخم بعينيْن ثاقبتيْن ..

6 - اللاتراكم؛وهو ما يَعوق تحويل "الكم"إلى "كيف"،باعتبار قواعد الجدل،و قد يقود إلى الانغلاق والابتسار،والانفتاح أدهى لأن تجارب محددة مصدر من مصادر الاستناد مع ما يقتضي ذلك من تعديل و إغناء يفرضهما تحليل الواقع تحليلا ملموسا يقي الباحث شرّ الإسقاط وتبعاته،و له في الثورة البلشفية أكثر من مؤشر؛إذ أخفقت محاولتها الأولى (سنة 1905) ولم تتحقق إلا سنة 1917.

7 - اللاواقعية حيث تبسط اليوتوبيا نفوذها بعيدة -البعد كله-عن قابلية التنفيذ؛فلا تعتد بالإمكانات المتاحة التي تشترطها المشاريع من قبيل الموارد البشرية،الموارد المادية والموارد المالية،بله الوسائل اللوجستيكية..أما التدبير "المعقلَن"فلا ظل له و لا طيف يرتد إليه،إلا نادرا.وقل القول نفسه بالنسبة إلى الالتزامات التعاقدية التي يُربكها التنصل والانسحاب.

8 - اللاتتبع،والواقع أن أيّ إنجاز مرتهن بكونه سيرورة و صيرورة، أو هو إن شئت في مخاض مستمر،غير مكتمل ولا هو نهائيّ،بما أنه نشاط إنسانيّ مركّب،معقد،متعدد الأبعاد..أقول هذا في الحالات التي عرفت انطلاقة ما،ولم تقوَ على مواصلة المسير. وبيّن أن من يغيّب التتبع يغيّب كذلك النقد الذاتيّ..!! والأنكى أن التنطع يُمسي أقرب من حبل الوريد....

9 - التردد والتذبذب اللذان يعصفان بالحسم المطلوب،و كأن الوضوح،بدقته وضبطه، بات عصيا، لاينقاد، فتتهاتف الثقة، ويتواتر الشك والتشكيك،و يتوارى الحزم المؤثر لا محالة في صمود العزم،مما يحتضن مختلف تجليات الهدرو يبارك الإحجام،غريم الإقدام،وهذه لعمرك مقدمة الصراع النفسيّ ونطفة الإخفاق..

: هذه ملامسة طافحة بالنسبية فيها حاجة-ات- إلى إضافات لا يعدم القارئ الأريب ما ييسّرها ويوسع آفاقها السوسيوسياسية وأبعادها الاقتصادية والثقافية أيضا،تنظيرا / ممارسة وهو في المحاولات جميعها "مدجج"بأدوات التقويم الممتد، و ما أكثرها !

عبيبي عبد الرحمان ناشط في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب سابقا

عضو من بين المؤسسين للنهج الديمقراطي محليا ووطنيا عضو لثلاثة تجارب في اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان عضو سابق للمجلس الوطني للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف لمدة ثلاثة تجارب ومساهم في تأسيس هذا الإطار. على المستوى الأكاديمي حاصل على الإجازة في العلوم الفيزيائية حاصل على الإجازة في الاقتصاد وماستر وكذلك طالب في الدكتورة علوم اقتصادية

في البداية اشكر الرفاق/ت في هيأة التحرير على الاستضافة ، ولا يفوتني بالمناسبة أن أنوه بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها جميع اعضاء وعضوات هيأة التحرير ليبقى اصدار هاته الجريدة كمنارة للإعلام التقدمي والديموقراطي محافظا على دوريته رغم كل الاكراهات والتحديات.

1 في قياس الاوضاع الاقتصادية يمثل النمو الاقتصادي أحد المفاهيم المركزية ما هي في تصوركم الدلالات التي يأخذها هذا المفهوم في الخطاب الرسمي للدولة المغربية ؟.

للجواب عن هذا السؤال لا بد من تحديد ولو بشكل مختصر موجز لمفهوم النمو الاقتصادي باعتباره مؤشر من بين مؤشرات اخرى تستخدم في قياس اداء او حصيلة قطاعات اقتصادية مختلفة هذا لتقييم الاوضاع الاقتصادية ومعرفة مدى قوة الاقتصاد او ضعفه اذن من اهم هذه المؤشرات المركزية النمو الاقتصادي والذي يعرف بأنه مجموع القيم المضافة الى كافة وحدات الانتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد بلد معين بمعنى انه عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن مثلا) والقيم المضافة يستفاد منها الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد دولة ما والتي يتم انتاجها باستخدام عناصر او عوامل رئيسية وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم ويمكن القول كذلك أن النمو الاقتصادي هو تغيير ايجابي في مستوى انتاج السلع والخدمات وفي المجمل هو زيادة الدخل لدولة محددة وفي هذا السياق ضرورة استحضار المفهوم الماركسي حيث بني ماركس تحليله للنمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية على نظرية فائض القيمة فبدأ بتقسيم الناتج القومي المحلي الى ثلاثة عناصر: رأس المال الثابت ورأس المال المتغير وفائض القيمة التي يقصد به الربح والريع والفوائد التي يحصل عليها الرأسماليون دون وجه حق ويقوم التفسير الماركسي للنمو الاقتصادي اساسا على التفسير المادي للتاريخ وهو العامل المهم والحاسم في صنع التاريخ و تطوره هو عامل اقتصادي بطبيعته.

وحتى لا نغوص في المفاهيم الاكاديمية والعلمية اكثر حيث اذا كان هذا غيض من فيض لتحديد المفهوم فإن دلالاته واستخدامه في الخطاب الرسمي للدولة المغربية وقد لا نكون مجحفين او نصدر أحكام قيمة مجانية بشكل فج على الارضيات التقديمية لكل الميزانيات المالية المتتالية فعند اطلاعنا على الارضية التوجيهية للميزانية المالية نلاحظ أن استحضار نسبة النمو لقياس النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الاجمالي للحديث فقط وبشكل مادي لتحقيق نمو اقتصادي رغم عدم تصاعده من سنة الى اخرى ، كقاعدة اساسية لتحديد مستويات المعيشة في غياب تام للمساواة وتقليص التفاوتات والفوارق في الدخول وسوء التوزيع في الثروة المجتمعية والتي تشكل المعيار الاساسي لتحسن مستويات المعيشة حسب اعتقادي لأننا نلاحظ أن ثمار هذا النمو رغم انخفاضه وضعفه يذهب في اتجاه واحد لصالح فئة قليلة من المجتمع وليس على مستوى معيشة افراد الشعب ومتطلباتهم وحاجياتهم من سكن صحة تعليم وشغل وسنعود الى ذلك.

2 في نفس السياق تعتبر نسبة النمو الاقتصادي مؤشر لقياس منحى تطور النمو الاقتصادي ودرجة هذا التطور وتنطلق قوانين المالية في المغرب من فرضيات لتحديد نسبة نمو متوقعة ، ما تقييمكم لمدى تطابق الفرضيات والنتائج بخصوص نسبة النمو خلال السنوات الخمس الاخيرة ؟

فعلا جل او كل القوانين المالية المعتمدة من طرف الدولة ترتكز على مجموعة من الفرضيات والمؤشرات وكذلك بعض التوجهات نعتبرها غير واقعية ومتجاوزة وصعبة التحقق بحيث ان هذه الفرضيات لا تأخذ بعين الاعتبار التجارب من سنة الى اخرى واقحام اوادخال التوقعات والمعطيات الدولية العالمية يتم اعتمادها في اطار مقاربة اقل ما يمكن القول عنها انها تعتمد بشكل ميكانيكي اي دون دراسة او تمحيص مما يجعلنا نطرح اكثر من تساؤل حول النسب المعتمدة في هذا الشأن (معدل التضخم 2% نسبة النمو 4% حصر عجز الميزانية في 4.5 %) ونلاحظ كذلك ان اعتماد هذه الفرضيات ومن ناحية علمية تبقى محصورة ومغلقة فمثلا لا يتم أخذ الظروف الصعبة التي تمر منها البلاد لاكثر من عقد وتبقى الدولة تفترض ما بين 3.5% و 4.5 % كنسبة للنمو وفي الاخير يتم تحقيق ودائما نسبة أقل من 1.5% مما يجعل اقتصاد البلاد يدور في حلقة مغلقة وتبقى البلاد بعيدة كل البعد عن اي اقلاع تنموي واقتصادي منشود كل هذا طبعا مرده الى مجموعة من العوامل سنتطرق لها.

3 منذ عدة سنوات إن لم نقل حوالي عقدين استشرفت الدولة توقعات بنسبة نمو تقارب النسب التي تحققها الدول الصاعدة لكن النسبة ظلت متواضعة إن لم نقل ضعيفة وذات أثر ضعيف على الأوضاع الاجتماعية بماذا تفسرونا ذلك ؟

حقيقة فالمغرب مثله مثل كثير من الدول التابعة يعاني من تدني أو ضعف معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق معدلات منخفضة لا ترقى الى مستوى الاستشراف والتوقع ، رغم أن المسؤولين الحاكمين أي النظام الحاكم يضع العديد من الخطط والبرامج التي تهدف الى زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق:

- السيطرة على معدلات التضخم عند مستويات متد نية
- تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة
- العمل على الحد من تدهور الأسعار
- العمل على استقرار العوامل الماكرو اقتصادية

فرغم كل هذه المحاولات والغير مبنية على دراسات ومقاربات علمية وجادة تستحضر في السياسات المنتهجة والتي هي انعكاس لهذا الهدف نقول تستحضر الانسجام والتماسك ، لم تنجح الدولة ان لم نقل الحاكمين ومن خلال برامج وخطط التنمية في تحقيق قدر ولو متوسط من الاستقرار الاقتصادي ، نعني بذلك لم تحقق نمو اقتصادي ينحو ولو على الأقل الى الاستقرار أو التنامي ولو بشكل جزئي وفقا لما هو معروف نظريا الى معدل نمو اقتصادي ناجع ويبدي بعض الفعالية مع هاته البرامج والخطط المسطرة ، وهذا مرده طبعا الى مجموعة من الكوابح والعراقيل وبعض العوامل الاجرائية التي تقف عند عدم تحقيق المعدل المرغوب فيه من بينها : عدم فاعلية السياسات الاستثمارية المطبقة ، وجود اختلال كبير في العلاقة بين الادخار المتاح و الاستثمار المطلوب والذي يغلب عليه اقتصاد الريع والذي لا ينتج ذلك ، وأستحضر في هذا السياق مفارقة غربية هو أن حجم الاستثمار العمومي يفوق 32 من الناتج المحلي الاجمالي الا أن المردودية جد ضعيفة وخاصة اذ تمت مقارنته مع بلدان أخرى في نفس الموقع لكن حققت نتائج بالغة.

ولتفنيد عدم التطابق مابين الفرضيات / التوقعات والحصيلة نسوق مثالا واضحا ، فمثلا توقع الدولة لسنة 2022 أن تحقق معدل نمو في حدود 3.2% على فرضيات إنتاج 8م طن من الحبوب بسعر برميل 68 دولار وسعر بوتان يناهز 46 دولار ، النتيجة محصول الحبوب لم يتعدى 32 م قنطار رغم النفخ في هاته النسب حسب المتتبعين، سعر النفط قارب 105 دولار وسعر البوتان الى 800 دولار فأين نحن من هذه التوقعات ؟ حيث وحسب مجموعة من المؤسسات الرسمية والمعنية فقد لا يصلالمعدل حتى الى 1.2%، كل هذا مرده في العمق الى الاشكاليات البنيوية والهيكلية التي يعرفها اقتصاد البلاد بهيمنة التبعية الاقتصادية وتنفيد المخططات والبرامج المملاة نتيجة الارتفاع الصاروخي للمديونية ، من طرف المؤسسات المالية الدولية وكذلك هيمنة الاقتصاد الريعي وسيادة الفساد في غياب تام لربط المسؤولية بالمحاسبة ، والخلاصة هو أنه ومنذ أكثر من 65 سنة أي منذ الاستقلال الشكلي والى حدود الان لازالت التوجهات التي ينهجها الحاكمين تدور في حلقة مفرغة ، إن لم نقل تزداد تفاقما وتدهورا.

4 على ضوء هذه الأسباب ما البدائل الكفيلة بتحقيق نمو اقتصادي ذي أثر اجتهادي ايجابي؟

فالحديث عن البدائل الكفيلة بتحقيق نمو اقتصاد له انعكاس على الأوضاع الاجتماعية ، يشكل بالنسبة للاقتصاديين والسياسيين وكذلك خبراء التخطيط من جهة أخرى ، أهمية بالغة بالرغم أن التوجه يأخذ بعين الاعتبار وكقاعدة أساسية تنمية مستوى المعيشة لأفراد الشعب ويعمل كذلك على تقليص حدة المساواة والتفاوتات والفوارق الطبقية والمجالية ، وذلك بتوزيع عادل للدخول ، والثروة التي ينتجها المجتمع لأن ثمار النمو ورغم محدوديته يجب أن تذهب لصالح كل فئات الشعب دون تمييز، حتى يكون هذا النمو مرتبطا بإحداث تغيرات نحو الأفضل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع التنسيق فيما بينهما ويكون أبرزها التعليم ، الصحة الشغل ، هذا كله يتطلب بناء اقتصاد وطني متمركز على الذات أي بتلبية حاجيات ومتطلبات الشعب المغربي ، هذا المبتغى يتطلب حشد كل الطاقات وبناء كل اليات الدفاع الذاتي للجماهير تتوج في النهاية بناء الية وتنظيم الطبقات الاجتماعية ويشكل تنظيم حزب الطبقة العاملة الركيزة الاساسية لتحقيق ذلك.

التحول من "الراميد " إلى التأمين الإجباري عن المرض

هل يضمن تعميم التمتع بالحق في الصحة؟

محمد شاعر

أعلنت وسائل الإعلام الرسمية الخميس فاتح دجنبر 2022 تاريخا لتحول حاملي بطاقة الراميد إلى نظام التأمين لإجباري عن المرض، ويعني الأمر حسب المصادر الرسمية حوالي 4 ملايين أسرة أي حوالي

11 مليون شخص الذين يعانون حسب رئيس الحكومة من وضعية هشاشة ، أي المستفيدين سابقا من نظام المساعدة الطبية راميد وذوي حقوقهم من الأزواج والأبناء حتى بلوغهم سن 21 سنة و26 سنه للمتمدرسين . ودائما حسب هذه المصادر سيستفيد المعنيون من خدمات المؤسسات الصحية العمومية والتعويض عن مصاريف الأدوية والتحاليل ، مع التعويض عن الاستشارات والخدمات الطبية التي يقدمها القطاع الخاص، والحصول على التعويض الجزئي عن مصاريف العلاج في المؤسسات الصحية الخاصة ومصاريف الأدوية وخدمات طبية أخرى . وبمقتضى هذا التحول تتكفل الدولة بواجبات اشتراك هذه الفئات في نظام التأمين الإجباري عن المرض AMO . إن هذا التحول يطرح العديد من التساؤلات والملاحظات. وأولها مصادر تمويل الدولة لاشتراكات المعنيين ، هل ستدرج ضمن ميزانية وزارة الصحة ، ام أنها ستحمل شرائح من الطبقة الوسطى عبئ وتكاليف هذه العملية ؟ وثاني التساؤلات هل يمكن لقطاع العمومي ان يستجيب لارتفاع الطلب على الخدمات الطبية الذي سينتج عن هذا التحول ، في وقت نعلم أنه فشل فشلا ذريع في تلبية ما كان يتطلبه النظام السابق أي نظام المساعدة الطبية راميد ، وفي وقت مازالت فيه الاعتمادات المخصصة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية بعيدة كل البعد عن حاجات التطبيب والعلاج التي يفرضها النمو العددي والتحولات الاجتماعية لساكنة البلاد ، فالكل يعرف وضعية التجهيزات الصحية والمواد العلاجية في المستشفيات العمومية ،ولا يشمل عدد المستشفيات الجامعية سوى نصف عدد جهات البلاد، وعلى مستوى التأطير الطبي لن توظف الوزارة في قانون مالية 2023 سوى 5500 من الأطر في الوقت الذي يعرف القطاع خصاصا بعشرات الآلاف وتستستنزف موارده البشرية بهجرة مكثفة للأطر الطبية نحو البلدان الأوربية !!؟؟ لا شك إن إجابة الدولة ستكون أن النظام يسمح بالولوج إلى خدمات القطاع الخاص . هنا مربض الفرس ، هنا خلفية ضمن الخلفيات الحقيقية لهذا التحول ، والارتباط بين الإعلان عن فتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار المكثف فيه توضحها ، إنها توفير أكبر حجم ممكن من الطلب على خدماته وضمان أرباح متزايدة ، فوضعية القطاع العام ستجعل فئة من المستفيدين من هذا التحول مضطرة إلى اللجوء للقطاع الخاص. وتؤدي الواجب المفروض عليها تحمله في هذا النظام دون تعويض ، وفي حالة أخرى يفرض على المستفيد أداء المبالغ المطلوبة كلها لخدمات طبية مثل استشارة الطبيب وشراء الأدوية على أساس أن يعوضه النظام في جزء منها وهذا التعويض كما هو معلوم عند الجميع لا يتعدى الفتات وليس هنا مجال للتفصيل فيه . لكن شرائح أخرى والتي تعيش وضعية هشاشة وفقر مدقع فلن يتعدى وضعها في النظام سوى تسجيل أسماء المنتسبين إليها لرفع مصطنع لمؤشرات التنمية البشرية ، ذلك أن هذه الشرائح ستظل فعليا خارج النظام مادامت لن تستفيد من خدمات قطاع صحي عمومي مهترئ، ولن تستطيع الحصول على خدمات القطاع الخاص لأنها ببساطة لا تتوفر على إمكانيات تحقيق ذلك..لكل هذا فإن تعميم تغطية صحية حقيقية يفرض اعتبار الصحة خدمة عمومية تتوخى المساواة بين الجميع في التمتع بالحق في الصحة.

حول المؤتمر الاندماجي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي

يومي 17 و18 دجنبر سيتم الإعلان عن اندماج مكونات فيدرالية اليسار وتأسيس حزب جديد تعرفه ورقة "الهوية والخط السياسي" ب" أن حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي الذي يتأسس من خلال سيرورة اندماجية ما بين حزبي المؤتمر الوطني الاتحادي والطليعة الديمقراطي الاشتراكي وتيار اليسار الوحدوي ومجموعة البديل التقدمي والفعاليات اليسارية المشكلة لهذه الدينامية الاندماجية"

سينعقد المؤتمر يومي 17 و18 دجنبر 2022 وقد تسبقه خطوة الإعلان عن حل الحزبين المشاركين في هذا المؤتمر الاندماجي يوم 16 دجنبر 2022. أصدرت اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر عدة أوراق نذكر وهي: ورقة " الهوية والخط السياسي" ثم ورقة " المشروع المجتمعي: وورقة " التصور التنظيمي" وورقة "العمل الجماهيري" وورقة "النظام الأساسي"

من وحي الأحداث

الشجرة والغابة

التيتي الحبيب

الشجرة اليوم، هي بطولة العالم لكرة القدم 2022 المنظمة في قطر. كان للفريق المغربي انجاز غير مسبوق، وفي هذا يعود الفضل كله للشباب الذي أبدع في الملاعب، وللمدرب الذي وضع الخطط ودبر استعمال القوى والمهارات المتوفرة لديه داخل المجموعة.

كرة القدم مثلها مثل باقي الرياضات، أصبحت صناعة تستخرج منها الشركات العالمية الإرباح الفاحشة. وهذا جانب مهم من بقية الأبعاد الأخرى وهي البعد الاجتماعي والسياسي. هكذا أصبح التوجه لممارسة الرياضات احد أهم أهداف الشباب للخروج من آفة البطالة والفقر، أما البعد السياسي فهو التوظيف الذي تقوم به الدولة وبقية الأطراف الشعبوية يمينية كانت أو يسارية، للركوب على الانجازات واحتسابها زورا وبهتانا لصالحها وحتى سرقة الانتصارات من صانعيها ونسبها لمافيا سرقة المشاعر الشعبية.

تلك هي الشجرة التي ظهرت في مونديال قطر. فما هي الغابة التي يراد إخفاؤها؟

نعم يراد إخفاء هذه الحقيقة التي تفقأ الأبصار وهي ترتيب المغرب في درج 123 من سلم التخلف على الصعيد الدولي. فكيف لهذا البلد الذي يحتل هذه الدرجة أن يكون من بين المرتبين في المونديال ضمن المربع الذهبي؟ هناك عطب في منطق هذا الخطاب. إذا ما توارينا خلف الشجرة ولم نمحص جيدا الوضع من خلال كل أبعاده. هل حقا كان المنتخب المغربي ثمرة مجهود رياضي أعطى هذه النخبة تعليما وتدريبا وتربية؟ الجواب لا، انه فريق مستجلب من أبطال مغاربة يعيشون في المهجر، وقد تكونوا وتدربوا وتربوا ضمن أوساط وفرت لهم أسباب النجاح ومهارات اللعب الجيد. فللتغطية على هذه الحقيقة هرول رئيس الجامعة المغربية لكرة القدم إلى مخدع اللاعبين بقطر واخذ صورا وهو يرتدي بذلة الفريق المشرف على المنتخب يعطي التوجيهات. لقد فضح نفسه بتلك الصور كما فعل أيضا مسؤولون امنيون كبار، وهم واقفون يحصون أنفاس اللاعبين والمتفرجين المغاربة، ويبعثون رسائل مفادها، نحن من أنجزنا لكم هذا الفرح العظيم، ونحن من يسمح لكم بالفرجة حتى ولو كنتم مغاربة في الخارج أو مغاربة تحملون جنسيات أخرى. هذه هي الغابة التي تتكشف تحت أضواء هذا المونديال يشارك فيه المغرب بمنتخب من شباب مغربي في المهجر.

الدرس البليغ في كل هذه القضية، وهي كلما تربى الشباب في جو نقي متخلص نسبيا من أدران الدولة البوليسية، كلما أبدع كمثل أشقائه الشباب في العالم. وان يبادر هؤلاء بحمل العلم الفلسطيني بعد المباريات، فهو تجسيد لذلك الوعي المتأصل عند جميع الشعوب المحبة للحرية والعدالة والاخاء بين جميع الشعوب.